المعهد العالي للقضاء
ⵓⵙⴷⵉⵔ ⵏⵓⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⵏ ⵜⵙⴻⴼⵓⵜ
Institut Supérieur de la Magistrature

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

مشروع نجاعة الأداء

2023-2021

الفهرس

أولا: اختصاصات واستراتيجية المعهد العالي للقضاء.....ص2

ثانيا: مخطط التمويل للفترة 2021-2023.....ص4

المداخيل المتوقعة برسم سنة 2021.....ص4
الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب الفصول.....ص4
ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب العمليات.....ص4
البرمجة الميزانياتية للفترة 2021-2023 حسب طبيعة النفقة.....ص5
البرمجة الميزانياتية للفترة 2021-2023 حسب العمليات.....ص5

ثالثا: مخطط العمل للفترة 2021-2023.....ص6

عملية الدعم والمواكبة.....ص7
عملية التكوين..... ص13
عملية الإشعاع والجاذبية.....ص33
عملية أبحاث وخدمات لفائدة الغير.....ص38

رابعا: محددات النفقة.....ص40

محددات نفقات الموظفين.....ص40
محددات النفقات حسب العملية.....ص42

أولا: اختصاصات واستراتيجية المعهد العالي للقضاء

أ-اختصاصات المعهد العالي للقضاء

تبعا للظهير الشريف رقم 1.02.240، الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، بتنفيذ القانون رقم 09.01، المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، تناط بالمعهد المهام التالية:

التكوين الأساسي للملحقين القضائيين: من خلال أسلاك دراسية وندوات وتداريب تطبيقية، بغاية اكتساب المعارف والمهارات والسلوكات اللازمة لممارسة القضاء؛

التكوين المستمر والتخصصي للقضاة :بتنظيم دورات دراسية وندوات وتداريب داخل المغرب وخارجه؛

التكوين الأساسي والمستمر في ميدان كتابة الضبط: من خلال تلقين علوم وتقنيات ومناهج التسيير والتدبير، وخدمة الوافدين وقواعد وأسس الإجراءات المسطرية المتبعة أمام مختلف درجات المحاكم ودراسة قواعد وإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية؛

تنظيم دورات التكوين الأساسي والمستمر والتخصصي لفائدة مساعدي القضاء وممارسي المهن القانونية؛

القيام بالنشر والأبحاث والدراسات العلمية في مختلف الميادين القانونية والقضائية والفقهية؛

القيام بتنظيم دورات أو ندوات تكوينية في المجال القانوني والقضائي لفائدة أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة؛

القيام في نطاق اتفاقيات التعاون الثقافي والتقني والقضائي المبرمة بين المملكة المغربية والدول الأجنبية بقبول طلبة أجانب للمشاركة في دورات تكوين الملحقين القضائيين وموظفي كتابة الضبط، وتنظيم ندوات تكوينية متخصصة لفائدة القضاة أو الأطر القضائية أو أطر كتابة الضبط الأجنبية، والقيام بمهام الخبرة والاستشارة والتدريس لدى الدول المذكورة.

ب-استراتيجية المعهد العالي للقضاء

الرؤية: الريادة في مجال التكوين القضائي والدراسات القانونية.

الرسالة: الرفع من نجاعة النظام القضائي وجودة الخدمة القضائية من خلال تنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في الحقل القضائي، بتقوية كفاءاتها الأساسية ومهاراتها المهنية والاجتماعية وصقل قواعدها السلوكية.

القيم:

- التميز في الأداء؛
- الاحترافية في مجال التكوين القضائي والقانوني؛
- المسؤولية والانتماء المؤسسي؛
- ترسيخ الأعراف والتقاليد القضائية؛
- تعزيز قواعد السلوك القضائي؛
- الشفافية في مجال التدبير.

الأهداف الاستراتيجية:

- دعم مسلسل الملاءمة مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال التكوين القضائي؛
- إعادة التأهيل المؤسسي للمعهد لاحتضان الجودة؛
- تحديث آليات تدبير التكوين القضائي؛
- تحديث طرق ومناهج التكوين القضائي؛
- تطوير وتجويد برامج التكوين الأساسي والمستمر والتخصصي؛
- تبني المقاربة التشاركية في إعداد وتنفيذ برامج تكوين وتأهيل مختلف المهن القضائية؛
- تقوية وتطوير برامج تكوين أطر الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العامة والخاصة؛
- تقوية الحضور الإقليمي والقاري والدولي للمعهد من خلال تطوير وتنويع برامج التعاون الدولي.

تكريس بعد النوع في استراتيجية المعهد العالي للقضاء

- انخراط المعهد العالي للقضاء في تنزيل أهداف الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2، 2017-2021"؛
- بلوغ التوازن بين الجنسين في مجال الاستفادة من التكوين المستمر بالنسبة لجميع الفئات المكونة بالمعهد: القضاة، كتاب الضبط، مساعدي القضاء (المفوضين القضائيين، العدول)؛
- إدراج وحدة متكاملة" مقاربة النوع " ضمن برنامج التكوين الأساسي:

  للملحقين القضائيين؛
  لكتاب الضبط؛
  لمساعدي القضاء (المفوضين القضائيين، العدول).

- بلوغ التوازن بين الجنسين على مستوى هيئة التدريس مع العمل على الرفع من قدراتها التأطيرية؛
- ابرام اتفاقيات تعاون مع مؤسسات وطنية وأجنبية ذات تجربة في مجال مقاربة النوع؛
- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية بالمعهد العالي للقضاء؛ تنمية وتطوير الخبرات النسائية العاملة بالمعهد في التخصصات المهنية الرئيسية: التدبير وهندسة التكوين والتواصل وتدبير الموارد البشرية والتدبير المالي والمحاسباتي وتدبير المشاريع والتطوير الذاتي.

تبني الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا في استراتيجية المعهد العالي للقضاء

- انخراط المعهد في تنزيل التوجهات الحكومية بخصوص تدبير فترة جائحة كورونا؛
- حرص المعهد على الموازنة بين استمراره في القيام بالمهام المناطة به بالفعالية والجودة المتطلبتين، وبين العمل على الحفاظ على صحة وسلامة العاملين به والمتوافدين عليه؛
- تبنى المعهد لآليات بيداغوجية بديلة، من أهمها إدماج تقنية التكوين عن بعد والتكوين الحضوري الرقمي بالنسبة للتكوين الأساسي والمستمر لمختلف الفئات الخاضعة للتكوين.

ثانيا: مخطط التمويل للفترة 2021-2023

1. المداخيل المتوقعة برسم سنة 2021

عناوين الموارد	المبلغ بالدرهم
رصيد الخزينة المتوقع في 31 دجنبر2020	19 000 000
إعانة التسيير	29 200 000
المحاصيل المتأتية من القيام بالأبحاث ومن تقديم الخدمات	4 000 000
المجموع	52 200 000

2. الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب الفصول

النفقات	ميزانية 2020	ميزانية 2021	مشروع ميزانية 2021/ميزانية 2020
فصل الموظفين	30 000 000	26 200 000	-13%
فصل المعدات والنفقات المختلفة	22 772 209	23 500 000	3%
فصل الاستثمار	1 745 600	2 500 000	43%
المجموع	54 517 809	52 200 000	-4%

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب العمليات

العمليات	ميزانية 2020	مشروع قانون المالية 2021			%
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	مشروع ميزانية 2021/ميزانية 2020
الدعم والمواكبة	45 715 809	26 200 000	17 925 000	2 700 000	-
التكوين	3 530 000	-	1 750 000	-	-
الإشعاع والجاذبية	1 842 000	-	1 385 000	-	-
أبحاث وخدمات لفائدة الغير	3 430 000	-	2 240 000	-	-
المجموع	54 517 809	26 200 000	23 300 000	2 700 000	2%

4. البرمجة الميزانياتية للفترة 2021-2023 حسب طبيعة النفقة

المداخيل المتوقعة للفترة 2021-2023

الموارد	ميزانية 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع ميزانية 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
فائض الخزينة	19 233 249	-	19 000 000	-	-
الإعانات	30 800 000	57 000 000	29 200 000	63 000 000	66 000 000
المداخيل الخاصة	4 484 560	3 000 000	4 000 000	4 000 000	4 000 000
المجموع	**54 517 809**	**60 000 000**	**52 200 000**	**67 000 000**	**70 000 000**

الميزانية المتوقعة للفترة 2021-2023

الميزانية	ميزانية 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع ميزانية 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
فصل الموظفين	30 000 000	33 000 000	26 200 000	38 000 000	40 000 000
فصل المعدات والنفقات المختلفة	22 772 209	25 000 000	23 300 000	27 000 000	28 000 000
فصل الاستثمار	1 745 600	2 000 000	2 700 000	2 000 000	2 000 000
المجموع	**54 517 809**	**60 000 000**	**52 200 000**	**67 000 000**	**70 000 000**

5. البرمجة الميزانياتية للفترة 2021-2023 حسب العمليات

العمليات	ميزانية 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع ميزانية 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
الدعم والمواكبة	54 517 809	50 000 000	46 825 000	57 000 000	59 000 000
التكوين	-	4 000 000	1 750 000	4 000 000	4 500 000
الإشعاع والجاذبية	-	3 000 000	1 385 000	3 000 000	3 500 000
أبحاث وخدمات لفائدة الغير	-	3 000 000	2 240 000	3 000 000	3 000 000
المجموع	**54 517 809**	**60 000 000**	**52 200 000**	**67 000 000**	**70 000 000**

ثالثا: مخطط العمل للفترة 2021-2023

بناء على ما تم تحديده من خيارات استراتيجية وتصور عملي، تم وضع العمليات التالية:

- الدعم والمواكبة؛
- التكوين؛
- الإشعاع والجاذبية؛
- أبحاث وخدمات لفائدة الغير.

عملية الدعم والمواكبة

استراتيجية العملية

يعتبر الدعم والمواكبة السند الأساسي لإنجاز مختلف البرامج المسطرة في إطار الاستراتيجية الموضوعة على المدى المتوسط. بحيث يعمل على توفير الكفاءات والظروف الملائمة لاستقبال مختلف المستفيدين من برامج التكوين.

وفي إطار الانخراط التام بجدية ومسؤولية للحد من انتشار فيروس كورونا وبما يضمن السير العادي للمؤسسة، فإن المعهد العالي للقضاء تبنى آليات بيداغوجية بديلة، من أهمها إدماج تقنية التكوين عن بعد والتكوين الحضوري الرقمي، مما يفرض توفير التجهيزات التكنولوجية والتقنية لمواكبة ودعم هذه الآليات البديلة للتكوين.

بالإضافة إلى أن في إطار هذه العملية، يتم وضع الآليات اللازمة للرقي بالتدبير المالي والإداري إلى مستوى النجاعة والفعالية، وبالتالي خلق قيمة مضافة للمعهد، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- النهوض بالموارد البشرية؛
- تقوية منظومة المراقبة الداخلية؛
- الرفع من مستوى التدبير المالي والإداري؛
- خلق قيمة مضافة وإرساء الحكامة الجيدة.

المسؤول عن "الدعم والمواكبة"

السيدة الكاتبة العامة

المتدخلون في القيادة

- مديرية تكوين الملحقين القضائيين والقضاة؛
- مديرية تكوين كتاب الضبط؛
- مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون؛
- مصلحة التدقيق ومراقبة التدبير.

أهداف ومؤشرات "الدعم والمواكبة"

الهدف 1: النهوض بالموارد البشرية

المؤشر 1.1: نسبة المستفيدين من برامج التكوين

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
النسبة المئوية	%13	%14	%16	%18	%20	

توضيحات منهجية:

صيغة احتساب المؤشر هي:

البسط: عدد المستفيدين من ا لتكوين.

المقام: عدد المستخدمين.

مصادر المعطيات:

- مصلحة الموارد البشرية؛
- مديرية تكوين كتاب الضبط؛
- مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: بما أن هذا المؤشر كمي، فإنه لا يمكن من قياس مدى انعكاس التكوين على أداء المستفيدين.

تعليق: المعطيات منبثقة من برامج تكوينية تعدها وتنفذها مديرية تكوين كتاب الضبط، أو من التكوينات المنجزة في إطار التعاون، أو دورات تكوينية منظمة من طرف القطاع الخاص، وسيعمل المعهد على وضع مخطط تكوين، في ظل نظام أساسي جديد يمكن من الانتقال من منطق إدارة الموظفين إلى منطق التدبير التوقعي للكفاءات، خصوصا الجانب المتعلق بآليات الربط بين التكوين والمسار المهني.

المؤشر 2.1: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
النسبة المئوية	%1,3	%3,6	% 3,8	%5	%5	

توضيحات منهجية:

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: عدد المستخدمين المكلفين بتدبير الموارد البشرية.

المقام: مجموع المستخدمين بالمعهد.

مصدر المعطيات: مصلحة الموارد البشرية.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: مؤشر كمي، يمكن فقط من معرفة عدد المستخدمين المكلفين بتدبير الموارد البشرية. ولضمان النجاعة، تجب المواكبة بتنظيم العمل وبضبط الإجراءات والعمليات إلكترونيا.

تعليق: نظرا للنقص الكبير الذي تعاني منه مصلحة تدبير الموارد البشرية، فإن الأولوية ستعطى لدعم هذه المصلحة بالعدد الكافي من المستخدمين.

الهدف 2: تقوية منظومة المراقبة الداخلية

المؤشر 1.2: عدد التطبيقات المعلومياتية التي تم/سيتم تطويرها/استغلالها

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
عدد التطبيقات التي تم/سيتم تطويرها	1	2	5	3	-	السنة المستهدفة لإدماج التطبيقات هي 2023
عدد التطبيقات التي تم/سيتم استغلالها	1	2	6	2	3	

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد التطبيقات التي تم تطويرها أو المتوقع تطويرها.

مصدر المعطيات: خلية المعلوميات.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من ضبط مدى تعميم تنفيذ مختلف الإجراءات والمساطر وتبادل المعلومات إلكترونيا، إلا أنه لا يمكن من ضبط مدى فعالية المعطيات المحصل عليها.

تعليق: كمرحلة أولى، سيتم ضبط الإجراءات المسطرية وجميع العمليات بواسطة تطوير تطبيقات مناسبة، وبالتالي الحصول على منظومة معلوماتية مندمجة، بعد ذلك سيتم العمل على تجويد ضبط هذه المنظومة للمعلومة. (المرفق رقم 2).

المؤشر 2.2: نسبة فصل المهام الغير المتجانسة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
النسبة المئوية	-	-	% 60	% 80	% 100	-

توضيحات منهجية:

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: عدد المهام الغير متجانسة التي تم فصلها.

المقام: مجموع ا المهام الغير متجانسة.

مصدر المعطيات: دليل الإجراءات للمعهد وتقارير مصلحة التدقيق.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: مؤشر يتأثر بتحديد خريطة المخاطر وبتحيين دليل الإجراءات.

تعليق: إن تطبيق محتويات دليل الإجراءات بالمعهد، يفرض دعم جميع المصالح بالعدد الكافي للمستخدمين، حتى يتم فصل المهام الغير متجانسة، وبالتالي التقليص من المخاطر، خصوصا في مجال التدبير المالي والإداري.

الهدف 3: الرفع من مستوى التدبير المالي والإداري

المؤشر 1.3: نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
درهم/منصب	8 200	7 600	7 000	7 000	7 000	-

توضيحات منهجية:

- تتضمن المكتبيات: الكلفة بالدرهم للوازم وأدوات المكتب والمعلوميات وصيانة أثاث وعتاد المكتب وصيانة العتاد المعلوماتي؛ واقتناء اللوازم والمواد الصحية بكميات مناسبة للوقاية من وباء كورونا المستجد، إضافة الى صيانة التركيبات الكهربائية والأجهزة السمعية وأدوات الدعم البيداغوجي.
- درهم/منصب: معدل كلفة المكتبيات السنوية لكل موظف.

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: مجموع نفقات المكتبيات.

المقام: عدد المستخدمين.

مصدر المعطيات:

- مصلحة الموارد البشرية؛
- مصلحة المعدات اللوجستيكية والشراءات.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: يوضح المؤشر الكلفة المتوسطة بالنضر لعدد المستخدمين وتبقى نجاعة هدا المؤشر مرتبطة بكيفية استغلال التجهيزات المتوفرة وطرق صيانتها وخصوصياتها التقنية.

تعليق:

- مجموع المكتبيات يستثني اللوازم التي تستهلك في إطار تنفيذ برامج تدريس الملحقين القضائيين (النسخ، CD،...)؛
- يعزى الارتفاع المسجل في إنجاز 2020 الى اقتناء لوازم ومواد صحية للوقاية من جائحة كورونة وتبقى توقعات السنة المقبلة مرتبطة بالظروف الاستثنائية لهذه الجائحة، وكذلك بالحاجيات المعبر عنها من طرف المستفيدين من برامج التكوين؛
- توفير الوسائل الضرورية للعمل مع ترشيد استعمالها.

المؤشر 2.3: الرفع من وتيرة تنفيذ الميزانية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
النسبة	79%	%100	%100	%100	%100	

توضيحات منهجية:

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: مجموع الأداءات.

المقام: مجموع الالتزامات.

مصدر المعطيات:

- مصلحة الموارد البشرية؛
- مصلحة المعدات اللوجستيكية والشراءات.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: مؤشر كمي يعكس وتيرة تنفيذ النفقة العمومية.

تعليق: يتم تنفيذ النفقة العمومية وفق نصوص قانونية وضوابط مسطرية، وبالتالي وجب احترامها والعمل على تفعيلها لضبط آجال التنفيذ، خصوصا النفقة الخاصة بمستحقات المونين.

المؤشر 3.3: نجاعة الأداءات

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
اليوم	37	35	30	25	25	-

توضيحات منهجية:

- **وحدة القياس: مدة استخلاص الفواتير**

يقاس هدا الهدف من خلال احتساب المدة التي يستغرقها كل أمر بالأداء انطلاقا من تاريخ وضع جميع الوثائق المستوجبة للأداء وتاريخ التأشير على هدا الأمر من طرف الخازن المؤدي.

مصدر المعطيات:

- مصلحة المعدات اللوجستيكية والشراءات.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: تبقى نجاعة هدا المؤشر مرتبطة بمدى التقيد بالآجال المنصوص عليها في النصوص القانونية من طرف جميع المتداخلين في تنفيذ الطلبيات العمومية.

الهدف 4: خلق قيمة مضافة وإرساء الحكامة الجيدة

المؤشر 1.4: نسبة انجاز برنامج التدقيق الداخلي

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع 2021	توقع 2022	توقع 2023
النسبة	-	-	34%	%68	%100

توضيحات منهجية:

صيغة احتساب المؤشر هي:

البسط: عدد مهمات التدقيق المنجزة.

المقام: عدد مهمات التدقيق المبرمجة لثلاث سنوات.

مصدر المعطيات: مصلحة مراقبة التسيير والتدقيق الداخلي.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: مؤشر كمي، ويتأثر بإنجاز مهمات إضافية (AD-HOC).

المؤشر 2.4: نسبة تفعيل توصيات تقارير التدقيق الداخلي

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع 2021	توقع 2022	توقع 2023
النسبة	-	-	%70	%80	%90

توضيحات منهجية:

صيغة احتساب المؤشر هي:

البسط: عدد التوصيات المفعلة.

المقام: العدد الاجمالي للتوصيات.

مصادر المعطيات: مصلحة مراقبة التسيير والتدقيق الداخلي.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر لا يسمح بمعرفة أسباب عدم تفعيل التوصيات.

تعليق: يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى مساهمة مصلحة مراقبة التسيير والتدقيق الداخلي في خلق قيمة مضافة وإرساء الحكامة الجيدة.

الأنشطة المرتبطة بالعملية

- **تدبير الموارد البشرية:**

- تطوير المهارات المهنية لفائدة الهيأة العاملة بالمعهد، خصوصا في مجال هندسة التكوين، والتدبير المالي والمحاسباتي وتدبير الموارد البشرية، والتواصل والمعلوميات، والتدقيق ومراقبة التدبير، مع الأخذ بعين الاعتبار مخطط التكوين الذي تم إعداده في إطار التوأمة؛
- تعزيز المعهد بالكفاءات اللازمة من المستخدمين، بالإضافة إلى إعداد مشروع تعديل النظام الأساسي لمستخدمي المعهد العالي للقضاء؛

- **إعداد مشروع نجاعة الأداء وتتبع تنفيذه**؛ وذلك بنهج المقاربة التشاركية مع مختلف المديريات؛
- **الارتقاء بالبنية التحتية:**

- تحسين ظروف عمل الموظفين؛
- الرفع من جودة الخدمات اللوجستيكية؛
- توفير جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ مختلف أنشطة المعهد، والعمل على ترشيد استعمالها.

- **الانخراط التام للحد من انتشار فيروس كورونا وبما يضمن السير العادي للمؤسسة**: إن جائحة كورونا قد فرضت تبني آليات بيداغوجية بديلة، من أهمها إدماج تقنية التكوين عن بعد والتكوين الحضوري الرقمي، مما يفرض توفير التجهيزات التكنولوجية والتقنية لمواكبة ودعم هذه الآليات البديلة للتكوين.
- **تدبير منظومة المراقبة الداخلية:** تطوير منظومة معلوماتية مندمجة، ودعم مختلف المصالح بالعدد الكافي من المستخدمين، والعمل على تطبيق دليل الإجراءات واعتماد تنظيم إداري ملائم، وذلك للتقليص من المخاطر التي يمكن أن تشوب التدبير بصفة عامة؛
- **احترام آجال تنفيذ النفقة العمومية:** العمل على أداء الالتزامات داخل الآجال القانونية؛
- **تفعيل آليات التدبير المالي والمحاسباتي:**
  - تدقيق الحسابات؛
  - الرفع من وتيرة تنفيذ الميزانية؛
  - إعداد مشروع نص خاص بالمعهد العالي للقضاء والمتعلق بتعويضات ساعات التدريس، وكذلك تعديل القرار المتعلق باستغلال القاعات.

للإشارة، فإن المكون الثاني (Composante n°2) ***"إعادة هيكلة البنية المؤسساتية والإدارية للمعهد وتحديث آليات تدبير التكوين القضائي"***، المدرج ضمن المكونات الخمسة المتوقع إنجازها في إطار **اتفاقية التوأمة**، يضم مجموعة من الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في بلوغ أهداف عملية الدعم والمواكبة، نذكر منها:

- *وضع هيكلة جديدة للمعهد، وإعداد مرجعية الكفاءات والمهن وبطائق المواقع الوظيفية؛*
- *إعداد وتنفيذ مخطط التكوين الداخلي؛*
- *تقوية نظام التسيير المالي والمحاسبي؛*
- *تقوية وظيفة مراقبة التسيير؛*
- *تقوية الخدمات المعلومياتية والنظام المعلومياتي المندمج.*

عملية التكوين

1- استراتيجية العملية

تتميز هذه العملية بطابعه المهني والبيداغوجي الرامي إلى الارتقاء بفعالية ونجاعة الأداء القضائي لمنتسبي العدالة من قضاة و كتاب ضبط و عدول و مفوضين قضائيين ، بحيث يعمل على تحديد الكفاءات المطلوبة لمزاولة القضاء في مختلف تخصصاته ، و توفير الظروف الملائمة والآليات اللازمة للرفع من جودة و نجاعة التكوين الأساسي للملحقين القضائيين ، كما يهدف إلى دعم و تطوير الأداء المهني للقضاة الممارسين من خلال برامج التكوين المستمر و التخصصي للقضاة الممارسين والمسؤولين القضائيين، ثم توفير تكوين لمختلف فئات موظفي قطاع العدل ، بحيث تتم تلبية احتياجاتهم التكوينية ويستجيب لمتطلبات التدبير الناجع للمرفق الإداري للعدل على النحو الذي يساعد على تحسين أدائه ، و كذلك يندرج في إطار عملية التكوين تأهيل مساعدي القضاء الذين يدخلون في صلب اختصاصه و يخضعون لتكوين إلزامي بالمعهد العالي للقضاء ، و يتعلق الأمر هنا بفئتي العدول المتمرنين و المفوضين القضائيين المتمرنين ، و الذين يخضعون لتكوين أساسي يؤهلهم لمزاولة مهنتهم وتنمية قدراتهم المعرفية والمهنية بما تستلزمه ممارستهم المهنية، عبر قيام المعهد العالي للقضاء بإعداد وصياغة برامج تكوينية بتنسيق مع الهيئات المهنية الوطنية المشرفة على كل قطاع ، على أساس أن تلبي تلك البرامج احتياجاتهم التكوينية بما يستجيب لمتطلبات مزاولة المهن المذكورة ، و علاوة على ذلك فإن المعهد يقدم تكوينات أساسية و مستمرة لفائدة مهني العدالة الذين لا يدخلون ضمن اختصاصه ، و ذلك بناء على اتفاقات مصادق عليها من طرف مجلس إدارة المعهد، و يتعلق الأمر بالمحامين و الموثقين .

وتروم هذه العملية تحقيق الأهداف التالية:

- **تنمية قدرات وكفاءات المستهدفين بالتكوين؛**
- **الرفع من جودة التكوين؛**
- **دعم التعاون في مجال التكوين.**

2- المسؤول عن العملية

- السيد المدير العام للمعهد العالي للقضاء

3- المتدخلون في القيادة

- السيد مدير تكوين الملحقين القضائيين والقضاة؛
- السيد مدير تكوين كتاب الضبط؛
- السيد مدير الدراسات والأبحاث والتعاون.

4- أهداف ومؤشرات العملية

الهدف 1: تنمية قدرات وكفاءات المستهدفين بالتكوين

المؤشر 1.1: عدد المستفيدين من التكوين

المؤشر الفرعي 1.1.1: عدد الملحقين القضائيين والقضاة المستفيدين من التكوين

الوحدة	نوع التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
مستفيد	تكوين أساسي لفائدة	استكمال تكوين الفوج 42	استكمال تكوين الفوج 43	استكمال تكوين الفوج 44	استكمال تكوين الفوج 44	احتمال استقبال أفواج جديدة	عدد منتسبي الفوج 42 هو 171؛ عدد منتسبي الفوج 43 هو 148؛ عدد منتسبي الفوج 44 هو 166؛

	الملحقين القضائيين	استكمال تكوين الفوج 43	استقبال وتكوين الفوج 44	احتمال استقبال أفواج جديدة	احتمال استقبال أفواج جديدة		الفوج 44 لسنة 2020 يضم 150 ملحقة وملحقا قضائيا، 8 ملحقين قضائيين عسكريين، 6 مستمعي عدالة من دولة اليمن ومستمع عدالة من دولة فلسطين. زيادة في عدد مستمعي العدالة نتيجة التزام المعهد في إطار اتفاقيات التعاون الدولي، وزيادة طلبات التكوين لفائدة دول إفريقيا في إطار السياسات العامة القائمة على الانفتاح على الدول الافريقية. يتراوح معدل عدد الملحقين القضائيين في كل فوج ما بين 140 و200 ملحقا قضائيا وذلك حسب الإحصائيات المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة (2014 ـ 2019).
	تكوين مستمر مركزي لفائدة القضاة	21	1610	1771	1948	2143	ـ زيادة 10 % كل سنة مع اعتبار سنة 2015 كسنة مرجعية لتحديد عدد القضاة المستفيدين من التكوين. ـ يراعى في تحديد فئات القضاة المستفيدين من التكوين النوع الاجتماعي وذلك بتخصيص مناصب للمرأة القاضية في التكوين تناسب نسبة حضورها في الجسم القضائي.
	تكوين مستمر جهوي لفائدة القضاة	111	1200	1300	1400	1500	
	تكوين تأهيلي	-	احتمال عقد دورات تكوينية	احتمال عقد دورات تكوينية	احتمال عقد دورات تكوينية	احتمال عقد دورات تكوينية	

	للمسؤولين القضائيين الجدد		تأهيلية حسب تعينات المجلس الأعلى للسلطة القضائية في دورتي يناير وشتنبر 2020	تأهيلية حسب تعينات المجلس الأعلى للسلطة القضائية في دورتي يناير وشتنبر 2021	تأهيلية حسب تعينات المجلس الأعلى للسلطة القضائية في دورتي يناير وشتنبر 2022	تأهيلية حسب تعينات المجلس الأعلى للسلطة القضائية في دورتي يناير وشتنبر 2023	

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد الملحقين القضائيين والقضاة المستفيدين من التكوين.

مصادر المعطيات:

- قسم تكوين الملحقين القضائيين؛
- قسم التكوين المستمر والتخصصي وإعادة التأهيل.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- مؤشر كمي يبين عدد المستفيدين من التكوين ولا يمكن من معرفة مدى فعالية وجودة التكوين ولا أثر التكوين على الأداء القضائي.
- تحديد عدد الملحقين القضائيين ومستمعي العدالة المستفيدين من التكوين الأساسي يتأثر بثلاث عوامل:
  - مرتبط بمباريات توظيف الملحقين القضائيين التي تعلن عنها وزارة العدل ولا يرتبط ذلك التحديد باستراتيجية المعهد لا من حيث عدد المستفيدين ولا من حيث تاريخ بداية التكوين الذي يرتبط بتاريخ الإعلان عن نتائج المباراة،
  - مرتبط بمباريات توظيف القضاة العسكريين الذين أصبحوا حاليا وفقا للنظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين الصادر بتاريخ 5 غشت 2015 يخضعون لنفس التكوين الأساسي الذي يخضع له الملحقون القضائيون.
  - تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي بالنسبة لمستمعي العدالة وذلك حسب الطلبات الواردة على المعهد في هذا الإطار.
- تحديد عدد القضاة المستفيدين من التكوين التأهيلي للمسؤولين القضائيين مرتبط بتعيينات المجلس الأعلى للسلطة القضائية في مناصب المسؤولية.

تعليق:

يتوقع أن يرتفع عدد الملحقين القضائيين المستهدفين بالتكوين خلال الثلاث السنوات المقبلة (2021-2023)، وذلك بناء على ما يعرفه القطاع من مستجدات، وذلك نظرا للخصاص في الموارد البشرية المعبر عنه من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة والتي حددته في 600 قاض وقاضية.

المؤشر الفرعي 2.1.1: عدد كتاب الضبط المستفيدين من التكوين

الوحدة	نوع التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة

عدد المستفيدين	الأساسي	471	-	-	-	-	-	-
	التأهيلي	-	25	25	25	-	-	-
	المستمر	4059	5000	4000	6050	6500	7000	2025
	التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية[2]	-	180	190	200	210	230	2025

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد الموظفين المستفيدين من التكوين.

مصادر المعطيات: مديرية تكوين كتاب الضبط.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- مؤشر كمي يبين عدد الموظفين المستفيدين من التكوين ولا يمكن من معرفة جودة التكوين؛
- تحديد عدد المستفيدين من التكوين الأساسي والتأهيلي مرتبط بمباريات التوظيف والانتقاء التي تعلن عنها وزارة العدل؛
- مؤشر يتأثر بحجم التكوينات التي تنظم بناء على طلب الإدارة المركزية أو بالتنسيق معها.

تعليق:

بلغت نسبة الموظفين والموظفات المستفيدين من التكوين المستمر خلال سنة 2019 حوالي 29% من العدد الإجمالي للموظفين، وهي نسبة مهمة بالرغم من الإكراهات التي واجهت تدبير التكوين المذكور، وفي مقدمتها رفض الخازن المؤدي التأشير على صرف التعويضات الممنوحة للمؤطرين عن ساعات التأطير طيلة السنة.

تم تعديل القيمة المستهدفة من هذا المؤشر برسم سنة 2021 فيما يتعلق بالتكوين المستمر، وذلك نظرا لما قد يكون للوضع الوبائي ببلادنا نتيجة تفشي وباء فيروس كورونا من انعكاسات سلبية على ظروف تنفيذ دورات هذا التكوين. أما القيم المستهدفة برسم سنتي 2022 و2023 فيبقى تحقيقها مرتبطا بشكل كبير بمدى تحسن الوضع الوبائي الحالي والاتجاه نحو تكثيف العرض التكويني الحضوري.

المؤشر الفرعي 3.1.1: عدد مساعدي القضاء المستفيدين من التكوين

الوحدة	نوع التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
مستفيد	المفوضون القضائيون	-	-	500		500	يتم تنظيم المباراة كل سنتين من طرف وزارة العدل
	العدول	800		-	800		يتم تنظيم هذه المباراة كل خمس سنوات من طرف وزارة العدل
	المحامون	-	4547	-	-	-	يتم تنظيم المباراة كل 3 سنوات من طرف وزارة العدل

توضيحات منهجية: يبين هذا المؤشر عدد المفوضين القضائيين المتدربين والعدول المتمرنين المستفيدين من التكوين الأساسي المنظم بالمعهد العالي للقضاء.

مصدر المعطيات: مصلحة تكوين مساعدي القضاء.

[2] تكوين يستهدف موظفي وزارة العدل العاملين بالإدارة المركزية المرشحين لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: تحديد عدد المستفيدين من التكوين الأساسي مرتبط بمباريات التوظيف التي تعلن عنها وزارة العدل.

تعليق:

- ينظم المعهد العالي للقضاء هذه التكوينات بتنسيق مع مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئات الوطنية لمنتسبي هذه المهن؛
- ستتم مواصلة تكوينهم خلال السنوات القادمة.

المؤشر 2.1: نسبة المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

المؤشر الفرعي 2.2.1: نسبة الملحقين القضائيين والقضاة المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

- بالنسبة لمقاربة النوع على مستوى الملحقات القضائيات الإناث ونسبة الملحقين القضائيين الذكور المستفيدين من برنامج التكوين الأساسي الإلزامي، فإنه تجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي لم يخصص نسبة معينة تضمن ولوج المرأة للقضاء، بل إنها تخضع لنفس الشروط العامة لاجتياز مباراة الملحقين القضائيين، ومن تم يكون المعيار في الولوج للقضاء هو الكفاءة والاستحقاق، مع ملاحظة تطور هذه النسبة في السنوات الأخيرة حيث بلغ في الفوجين الأخيرين للملحقين القضائيين 42 و43 نسبة 29 بالمائة و 26 بالمائة بالنسبة للفوج 44، وهي نسبة مرشحة للارتفاع.
- بالنسبة لمقاربة النوع على مستوى التكوين المستمر والتخصصي للقاضيات والقضاة، فإن مديرية تكوين الملحقين القضائيين والقضاة تسعى لضمان استفادة المرأة القاضية من دورات التكوين في حدود نسبة مهمة توازي نسبة حضورها في الجسم القضائي، وذلك على النحو التالي:

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة القاضيات الإناث المستفيدات من التكوين المستمر	45,6%	38,6%	42,5%	46,8%	50%	50%	2023

توضيحات منهجية: يبين المؤشر نسبة القاضيات ونسبة القضاة المستفيدين من دورات التكوين المستمر.

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- نسبة القاضيات الإناث المستفيدات من التكوين المستمر:
  - البسط: عدد القاضيات المستفيدات من التكوين المستمر.
  - المقام: العدد الإجمالي للقاضيات (الاناث).

مصدر المعطيات: مديرية تكوين الملحقين القضائيين والقضاة.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- يعتمد احتساب هذا المؤشر على عدد القاضيات المستفيدين من دورة تكوينية على الأقل. وبالتالي يمكن احتساب بعض المستفيدات أكثر من مرة واحدة متى استفادوا من أكثر من دورة تكوينية؛

- سيكون من الصعب الالتزام برفع نسبة النساء المستفيدات من التكوين، نظرا لغياب أو ضعف التمثيلية النسوية في بعض مجالات العمل القضائي كما هو الشأن بالنسبة للغرف الجنحية وغرف الجنايات وقضاء التوثيق الذي يسند في الغالب للقضاة الذكور، وكذا التكوينات التأهيلية المخصصة لفائدة المسؤولين القضائيين والتي تبرز في غالبها ضعف أو انعدام تمثيلية المرأة القاضية فيها.
- يعتمد التوقع الحالي عدد ونسب القاضيات الموجودة حاليا في المغرب، وبالتالي فنسب مشاركة القاضيات الإناث ستتغير حسب نسبة تغير الإناث في الجسم القضائي.

تعليق:

أربع مرتكزات أساسية يجب استحضارها عند مقاربة النوع في تكوين القضاة:

- يعتمد هذا المؤشر مقتضيات دستورية تجد مرجعيتها في دستور 2011 الذي ينص على أن يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق[3]، القانون التنظيمي لقانون المالية في شقها المتعلق بإدماج مقاربة النوع أثناء وضع المشاريع وتحديد الأهداف والمؤشرات[4]، ويهدف إلى تنزيلها من خلال تحديد فئات القاضيات والقضاة المستفيدين من برامج التكوين المستمر والتخصصي.
- تتجسد القيمة العملية المستهدفة من هذا المؤشر في السعي نحو توفير تكوين مستمر وتخصصي للمرأة القاضية بما يتلاءم ونسبة تمثيلها في الجسم القضائي، علما أن نسبة حضورها فيه تقارب الربع[5]، وبالتالي العمل على رفع نسبة القاضيات المستفيدات من التكوين المستمر.
- انخراط المعهد في تنزيل أهداف الخطة الحكومية للمساواة "إكرام "2" (2017-2021) من سبل تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين في استفادة القضاة الذكور والإناث من التكوين دون تمييز.

في إطار تنزيل مقاربة النوع فإنه يمكن الإشارة إلى مؤشر نوعي يتعلق بإدراج وحدة مقاربة النوع ضمن برنامج التكوين الأساسي للملحقين القضائيين[6].

المؤشر الفرعي 2.2.1: نسبة موظفي هيئة كتابة الضبط المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الموظفات الإناث المستفيدات من التكوين المستمر	%28.76	%34	%26	%40	%44	%46	2025
نسبة الموظفين الذكور المستفيدين من التكوين المستمر	%28.48	%38	%29	%42	%44	%46	2025

توضيحات منهجية: يبين المؤشر نسبة الموظفات ونسبة الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر.

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

---

[3] الفصل 19 من الدستور.

[4] أنظر المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية رقم 13-130 لسنة 2015.

[5] يبلغ عدد القضاة بالمغرب إلى غاية 7 أكتوبر 2020 ما مجموعه 4246 قاضيا وقاضية، منها 1048 قاضية، أي بنسبة مئوية تصل إلى 24,68 بالمائة.

[6] له علاقة بالهدف 2 بشأن الرفع من جودة التكوين وتحديدا المؤشر الفرعي 3.3.2 حول عدد المواد الجديدة المبرمجة لفائدة الملحقين القضائيين.

- نسبة الموظفات الإناث المستفيدات من التكوين المستمر:
  - البسط: عدد الموظفات المستفيدات من التكوين المستمر.
  - المقام: العدد الإجمالي للموظفات(الاناث).
- نسبة الموظفين الذكور المستفيدين من التكوين المستمر:
  - البسط: عدد الموظفين الذكور المستفيدين من التكوين المستمر.
  - المقام: العدد الإجمالي للموظفين الذكور.

مصدر المعطيات: مديرية تكوين كتاب الضبط.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- يعتمد احتساب هذا المؤشر على عدد الموظفين والموظفات المستفيدين من دورة تكوينية على الأقل. وبالتالي يمكن احتساب بعض المستفيدين أو المستفيدات أكثر من مرة واحدة؛
- سيكون من الصعب الالتزام برفع نسبة النساء المستفيدات من التكوين، نظرا لغياب أو ضعف التمثيلية النسوية بين بعض فئات الموظفين، كالمكلفين بالتحصيل أو المسؤولين الإداريين على سبيل المثال؛

تعليق:

تتجلى أهمية هذا المؤشر في تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية في شقها المتعلق بإدماج مقاربة النوع أثناء وضع المشاريع وتحديد الأهداف والمؤشرات؛[7]

ستكون القيم المستهدفة بالنسبة لهذا المؤشر هي بلوغ توازن بين الجنسين في مجال الاستفادة من التكوين المستمر. وسيستفيد هذا الهدف من أرضية مسبقة وهي وجود تمثيلية شبه متساوية بين الذكور والإناث من أطر وموظفي وزارة العدل[8]، الشيء الذي سيوفر مجهودا ويساعد على رفع نسبة المستفيدات منهن من التكوين المستمر، بالإضافة إلى ما سيتيحه انخراط المعهد في تنزيل أهداف الخطة الحكومية للمساواة "إكرام "2" (2017-2021) من سبل تعزيز مبدأ المساواة في الاستفادة من التكوين بين الجنسين من الموظفين الذكور والإناث.

عرف هذا المؤشر خلال سنة 2019 تحسنا كبيرا في اتجاه تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، بتسجيل حضور أكبر للإناث بدورات التكوين المستمر بنسبة 28،76% مقابل 28،48% نسبة حضور الذكور. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى كون المسؤولين الإداريين والقضائيين بالمحاكم ومسؤولي الإدارة المركزية للوزارة، أخذوا بعين الاعتبار ملاحظة المعهد الموجهة إليهم بشأن احترام مبدأ المساواة بين الجنسين أثناء اقتراحهم للمستفيدين من التكوين؛

تم تعديل القيمة المستهدفة من هذا المؤشر برسم سنة 2021 بتخفيض نسب حضور الإناث والذكور بدورات التكوين المستمر يوازي التخفيض العام المتوقع في العدد الإجمالي للمستفيدين من هذا التكوين خلال نفس السنة.

المؤشر 2.1 عدد الدورات التكوينية

المؤشر الفرعي 1.2.1: عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة الملحقين القضائيين والقضاة

الوحدة	نوع التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
دورة تكوينية	التكوين الأساسي للملحقين القضائيين	5	7	7	7	10	

[7] أنظر المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية رقم 13-130 لسنة 2015.

[8] بلغ عدد الموظفين بوزارة العدل إلى حدود 31 دجنبر 2018 ما مجموعه 14179، 7189 من الذكور، بنسبة 50،7 بالمائة، و6990 من الاناث، بنسبة 49،3 بالمائة.

	التكوين المستمر للقضاة	10	68	90	95	100	الزيادة في عدد الدورات التكوينية تتلاءم مع الزيادة في عدد القضاة المستفيدين من التكوين المستمر وفق المؤشر المعتمد وهو زيادة 10 % كل سنة مع اعتبار سنة 2015 كسنة مرجعية لتحديد عدد القضاة المستفيدين من التكوين.
	تكوين تأهيلي للمسؤولين القضائيين الجدد	-	-	3	3	4	

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد الدورات التكوينية.

مصادر المعطيات:

- قسم تكوين الملحقين القضائيين؛
- قسم التكوين المستمر والتخصصي وإعادة التأهيل.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- عدد دورات التكوين الأساسي مرتبط بعدد مباريات التوظيف والانتقاء الخاصة بالملحقين القضائيين التي تعلن عنها وزارة العدل والمحكمة العسكرية كل في حدود اختصاصه، كما ترتبط بعدد مستمعي العدالة الذين تقبل طلباتهم المتعلقة بالتكوين في إطار التزامات المعهد الدولية في مجال التعاون.

ـ يمثل عدد الدورات المشار إليها أعلاه مجموع الدورات التخصصية التي تنظم لفائدة الملحقين القضائيين خلال فترة تكوينهم بالمعهد العالي للقضاء، وتمتد في الغالب ما بين يومين وثلاثة أيام، علما أن مدة تكوينهم العامة هي سنتان، ومن المتوقع أن ترفع المدة إلى ثلاث سنوات حسب توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

- يتعلق الأمر بمؤشر كمي يبين عدد الدورات المبرمجة ولا يمكن من معرفة مدى فعالية وجودة التكوين وأثره على الأداء القضائي؛
- يتم تحديد عدد الدورات التكوينية المرتبطة بالتكوين المستمر الجهوي من طرف المسؤولين القضائيين على مستوى كل محكمة استئناف عادية أو متخصصة، ويعهد إليهم بتنفيذها.
- تحديد عدد المستفيدين من التكوين التأهيلي للمسؤولين القضائيين مرتبط بتعيينات المجلس الأعلى للسلطة القضائية في مناصب المسؤولية.

المؤشر الفرعي 2.2.1: عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة كتاب الضبط

الوحدة	نوع التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
العدد	الأساسي	01	01	01	01	01	01	2025
	التأهيلي	01	01	01	01	01	02	
العدد	المستمر	187	200	160	240	250	260	

توضيحات منهجية: يدل المؤشر على عدد دورات التكوين الأساسي للموظفين الجدد والتكوين التأهيلي للمسؤولين الإداريين الجدد بشقها النظري والميداني، وكذلك دورات التكوين المستمر.

يحتسب المؤشر بعدد الدورات التكوينية.

مصدر المعطيات: مديرية تكوين كتاب الضبط.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- هذا المؤشر كمي يبين عدد الدورات التكوينية ولا يمكن من معرفة مدى فعالية وجودة التكوين.
- عدد دورات التكوين الأساسي والتأهيلي مرتبط بعدد مباريات التوظيف والانتقاء التي تعلن عنها وزارة العدل.

تعليق:

تمتد _ في الوقت الحالي _ مدة كل دورة تكوين أساسي من أسبوع واحد إلى ثمانية (8) أسابيع حسب تخصص الفئة المستهدفة.[9]وتمتد فترة دورة التكوين التأهيلي للمسؤولين الإداريين الجدد من 4 إلى 8 أسابيع. أما دورات التكوين المستمر فمدتها يوم واحد.

تم تعديل القيمة المستهدفة من هذا المؤشر برسم سنة 2021، بتخفيض عدد دورات التكوين المستمر المتوقعة بحوالي 27%، انسجاما مع التخفيض الذي من المتوقع أن يعرفه عدد المستفيدين من هذا التكوين، بسبب تداعيات انتشار وباء كورونا ببلادنا[10]. أما القيم المستهدفة برسم سنتي 2022 و2023 فيبقى تحقيقها رهينا بتحسن الوضع الوبائي الاستثنائي الحالي للمملكة.

المؤشر الفرعي 3.2.1: عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة مساعدي القضاء

الوحدة	نوع التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
دورة تكوينية	الخبراء القضائيون	2	0	8	8	8	
	العدول	2	0	6	6	6	
	الموثقون	-	0	6	6	6	
	المحامون	1	0	11	11	11	

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر عدد الدورات التكوينية التي يقصد بها جميع اللقاءات العلمية التي يشارك فيها المعهد العالي للقضاء، والغاية منها تكوين فئة من مساعدي القضاء.

مصدر المعطيات: مصلحة تكوين مساعدي القضاء.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر كمي يبين عدد الدورات التكوينية، ولا يمكن من معرفة مدى فعالية وجودة التكوين.

تعليق:

[9] تجدر الإشارة إلى أنه صدر مؤخرا مرسوم رقم 2.18.932 صادر في 17 من ربيع الآخر 1440(25 دجنبر 2018، الجريدة الرسمية عدد 6747 بتاريخ 28 يناير 2019)، بتتميم المرسوم رقم 2.11.473 بتاريخ 15 من شوال 1432(14 شتنبر 2011) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط، وأنه طبقا للمادة الثانية منه: "يخضع الموظفون المتمرنون لزوما لتكوين خاص لا تقل مدته عن ستة(6) أشهر، تحدد شروط وكيفيات تنظيمه بقرار لوزير العدل". وأنه لحد تاريخه لم يصدر القرار المذكور.

[10] انظر المؤشر الفرعي 2.1.1 أعلاه المتعلق بعدد كتاب الضبط المستفيدين من التكوين.

- بسبب الوضعية الوبائية تم إلغاء جميع الدورات التكوينية التي كانت مبرمجة خلال سنة 2020، ومن المزمع تنفيذها خلال سنة 2021؛

- يقصد بدورة تكوينية اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد أو الهيئات الوطنية أو بشراكة بينهما، علما أن الدورة التكوينية قد تمتد من يوم واحد إلى عدة أيام حسب موضوع الدورة؛

- يندرج تنظيم هذه الدورات التكوينية في إطار تفعيل اتفاقيات التعاون التي وقعها المعهد العالي للقضاء مع وزارة العدل والهيئات الوطنية لفائدة كل فئة من مساعدي القضاء.

الهدف 2: الرفع من جودة التكوين

المؤشر 1.2: خلق شبكة للمكونين ودعم قدراتهم التأطيرية

المؤشر الفرعي 1.1.2: عدد المكونين المحترفين الجدد في مجال التكوين الأساسي للملحقين القضائيين

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
مكون محترف جديد	16*	10* 4**	15* 4**	20* 4**	25* 4**	-

** أساتذة جدد في مواد مختلفة*
*** أساتذة قارين بالمعهد.*

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد المكونين المحترفين الجدد في مجال التكوين الأساسي.

مصادر المعطيات: قسم تكوين الملحقين القضائيين.

تعليق:

ـ يهدف مخطط زيادة أساتذة جدد في مواد مختلفة إلى تغطية جميع الحصص التي تدرس في نفس التوقيت لوحدة المادة، مع العمل في شكل مجموعات مصغرة في حدود خمسة وعشرين ملحقا قضائيا لتحقيق الجودة.

ـ يهدف مخطط تعيين أساتذة قارين بالمعهد إلى تفادي كل العراقيل الناتجة عن الاستعانة بقضاة عاملين في المحاكم يتعذر عليهم الحضور للمعهد نتيجة التزاماتهم الأصيلة، كما يهدف إلى تطوير المناهج المعتمدة والمساهمة في إعداد الحقائب البيداغوجية والتي يفترض أن يتولى الإشراف عليها منسق المادة وهو الأستاذ القار المعين بالمعهد.

ـ يتأثر مؤشر الرفع من عدد المكونين المحترفين بالمعهد سلبا بضعف وهزالة نظام التعويضات الممنوحة للمؤطرين، والتي تعتمد الشهادة العلمية المحصل عليها من طرف المكون، وتتراوح قيمتها بين 120 درهما للساعة كحد أدنى و300 درهم للساعة كحد أقصى مع خضوع المبلغ في جميع الحالات للاقتطاعات الضريبية التي تتراوح نسبتها ما بين 17و 38 بالمائة.

ـ تعويض أساتذة بآخرين نتيجة إحالة البعض منهم على التقاعد في متم 2020 وإعارة قضاة آخرين.

المؤشر الفرعي 2.1.2: عدد المشرفين على تدريب الملحقين بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف

يعد تدريب الملحقين القضائيين بالمحاكم فترة حاسمة في التكوين، لأن هذا التدريب الميداني يمكن من إعدادهم عمليا لتحمل مهامهم القضائية من خلال معرفة تنظيم وكيفية اشتغال المحاكم، و دور وعمل كتابة الضبط مختلف مهني العدالة بها ، و التدرب على مهارات الممارسة العملية للتقنيات المهنية بشأن كل مهمة من المهام القضائية بالمحكمة، و لتطوير عملية التدريب بالمحاكم و مواكبتها من طرف إدارة المعهد و تجويدها ، فقد تم خلق شبكة

للمشرفين على التدريب ، و تجنيد الأطر القضائية بالمعهد لمواكبة عملية تدريب الملحقين القضائيين بالمحاكم، وتقييم كيفية إجرائها من حيث الشكل والمضمون.

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
القاضي المشرف بمحكمة التدريب*	178	200	200	200	200	
عدد الزيارات التفقدية المنفذة من أطر المعهد للملحقين القضائيين بمحاكم التدريب	26	50	50	70	100	

توضيحات منهجية: ـ يدل هذا المؤشر على عدد المشرفين على التدريب بالمحاكم ويشمل كلا من: القضاة ونواب وكلاء الملك المشرفين على التدريب بالمحاكم الابتدائية على مستوى الرئاسة والنيابة العامة، والقضاة المشرفين على التدريب بالمحاكم التجارية على مستوى الرئاسة، والمستشارين ونواب الوكلاء العامين المشرفين على التدريب بمحاكم الاستئناف على مستوى الرئاسة والنيابة العامة.

مصادر المعطيات: قسم تكوين الملحقين القضائيين.

تعليق:

- يهدف مخطط تعيين مشرفين على التدريب بالمحاكم إلى تحقيق الجودة في التدريب، حيث يحرص المشرفون على التدريب على مراقبة مواظبة الملحق القضائي على التدريب، ودقة المعلومات المدونة بتقارير التدريب.
- يهدف مخطط برمجة زيارات تفقدية لتتبع عملية التدريب بالمحاكم إلى حل المشاكل الطارئة على صعيد السير الحسن للتدريب، وتقييم عملية التدريب من خلال استمارات يتم تحليلها وقراءة وتوظيف نتائجها.
- يتأثر مؤشر الرفع من عدد المشرفين على التدريب سلبا نتيجة انعدام أي تعويض بالمرة عن عملية التأطير والإشراف، وبالتالي يعتبر المشرف أن في إشرافه بدون حوافز مادية مجرد أعباء إضافية غير جديرة بالاهتمام في مقابل التفرغ لمسؤولياته القضائية.
- يتأثر مؤشر الرفع من عدد الزيارات التفقدية المنفذة من أطر المعهد للملحقين القضائيين بمحاكم التدريب سلبا بضعف وهزالة نظام التعويضات الممنوحة لأطر المعهد والتي لا تغطي بشكل كلي تكاليف الإقامة والتغذية، وعدم توفير وسائل النقل المناسبة، كما يتأثر هذا المؤشر عدديا بقلة القضاة العاملين بالمعهد، والذين يمكنهم وحدهم إجراء هذه الزيارات ذات الطابع التقني.

المؤشر الفرعي 3.1.2: عدد المكونين المحترفين الجدد في مجال التكوين الأساسي للعدول المتمرنين

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
مكون محترف جديد	120		16	--	---	-

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد المكونين المحترفين الجدد في مجال التكوين.

مصادر المعطيات: مصلحة تكوين مساعدي القضاء.

تعليق: بلغ عدد المكونين الجدد الذين انخرطوا لأول مرة في تكوين فوج العدول المتمرنين 120 شخصا موزعون على 8 مراكز جهوية للتكوين (المعهد العالي للقضاء، طنجة، وجدة، فاس، مكناس، الدارالبيضاء، مراكش وكلميم).

المؤشر 2.2: عدد المستفيدين من تكوين المكونين

المؤشر الفرعي 1.2.2: عدد المستفيدين من تكوين المكونين في مجال تكوين القضاة

الوحدة	مجال التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
عدد المستفيدين	الجريمة الإرهابية	-	40	40	40	40	
	القواعد الأندراغوجية	30	50	50	80	80	-
	تكوين مكوني المكونين	5	15	15	20	20	
	إعداد الحقائب البيداغوجية	-	45	45	45	45	
	الجريمة الإلكترونية	-	20	20	20	20	
	قانون اللجوء	-	15	15	20	20	
	قواعد السلوك	30	15	15	20	20	

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على العدد الإجمالي للمستفيدين من تكوين المكونين، الذي يشمل القواعد الأندراغوجية، تكوين مكوني المكونين، إعداد الحقائب البيداغوجية، قواعد السلوك، الجريمة الإلكترونية والجريمة الإرهابية وقانون اللجوء.

مصادر المعطيات:

- قسم التكوين المستمر والتخصصي وإعادة التأهيل.
- قسم التعاون الدولي والوطني.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر كمي، يبين عدد المستفيدين من تكوين المكونين، وينبغي تطوير مؤشرات أخرى لتقييم جودة هذا النوع من التكوين وانعكاساته على أداء المؤطرين.

المؤشر الفرعي 2.2.2: عدد كتاب الضبط المستفيدين من برامج تكوين المكونين

الوحدة	مجال التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد المكونين	القواعد الأندراغوجية	08	25	30	30	40	50	2025
	إعداد الحقائب البيداغوجية	-	20	20	20	20	30	2025

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على العدد الإجمالي للمستفيدين من تكوين المكونين في القواعد الأندراغوجية وإعداد الحقائب البيداغوجية.

مصادر المعطيات: مديرية تكوين كتاب الضبط.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر كمي، يبين عدد المستفيدين من تكوين المكونين في مجالات محددة، وينبغي تطوير مؤشرات أخرى لتقييم جودة هذا النوع من التكوين وانعكاساته على أداء المؤطرين.

تعليق:

يتوقع خلال السنوات الثلاث المقبلة(2021-2023) أن يخضع حوالي 100 مستفيد من التكوين في مجال القواعد الأندراغوجية، و60 مستفيدا في مجال إعداد الحقائب البيداغوجية؛

يبقى تحقيق القيم المستهدفة من هذا المؤشر رهينا بالتعجيل بوضع إطار قانوني خاص ينظم مبالغ التعويضات والتحفيزات الأخرى الممنوحة للمؤطرين؛

إن من شأن هذه التكوينيات أن تساهم من جهة، في تنمية القدرات التأطيرية للمكونين ومن جهة ثانية، من تجويد المحتوى التكويني.

المؤشر 3.2: عدد الدلائل والحقائب البيداغوجية

المؤشر الفرعي 1.3.2: عدد الدلائل المنجزة لفائدة الملحقين القضائيين والقضاة

الوحدة	مجال التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
الدلائل المنجزة	التكوين الأساسي	3	3	3	4	5	
	التكوين المستمر	-	4	4	4	4	حاليا الدلائل في طور الدراسة

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد دلائل المكونين ودلائل الملحقين القضائيين المنجزة.

مصادر المعطيات:

- قسم تكوين الملحقين القضائيين.
- قسم التكوين المستمر والتخصصي والتأهيلي

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- يرتبط هذا المؤشر بعدد المواد المدرجة في برنامج تكوين الملحقين القضائيين كما يحددها الكتاب البيداغوجي لتكوين الملحق القضائي.
- جودة الدلائل المنجزة يتأثر بمدى خضوع المكلفين بإنجاز هذه الدلائل لتكوين في مجال إعداد الحقائب البيداغوجية.
- يهدف اعتماد استراتيجية دلائل التكوين إلى حصر احتياجات التكوين وتوحيد مناهج العمل داخل المعهد.
- يهدف وضع دلائل الملحقين القضائيين إلى توفير مادة علمية قضائية لفائدة الملحقين القضائيين تساعدهم على استيعاب المادة.
- التأخر في إخراج بعض دلائل تكوين الملحقين القضائيين يرجع إلى انعدام أي غلاف مالي مخصص لتعويض الأساتذة المشرفين على إعداد تلك الدلائل.

المؤشر الفرعي 2.3.2: عدد المواد الجديدة المبرمجة لفائدة الملحقين القضائيين

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
المواد الجديدة المبرمجة	2	4	4	4	4	يتم إضافة المواد الجديدة تبعا لما يلي: ـ صدور قوانين جديدة في مادة لم يسبق تنظيمها. ـ مواكبة منظومة التكوين على المستوى الدولي وحاجيات العدالة

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد المواد الجديدة المبرمجة.

مصادر المعطيات: قسم تكوين الملحقين القضائيين.

تعليق:

- تم خلال سنة 2019، إضافة مادة الدفع بعدم الدستورية ومادة الوساطة الاتفاقية؛
- برمجة مواد جديدة يستدعي **توفير أساتذة إضافيين** لتأطير المواد المضافة.

المؤشر 2.3.2: عدد الدلائل المنجزة لفائدة العدول المتمرنين

الوحدة	نوع التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
الدلائل المنجزة	التكوين الأساسي		4	2	2	2	-
	التكوين المستمر		1	2	2	2	

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد دلائل المكونين المنجزة.

مصادر المعطيات:

- مصلحة تكوين مساعدي القضاء
- قسم الدراسات والأبحاث والنشر وتكوين مساعدي القضاء.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- يرتبط هذا المؤشر بتنظيم مباراة خطة العدالة من طرف وزارة العدل، إذ يتم إعداد الدليل البيداغوجي للتكوين الاساسي الذي سيتضمن المواد المدرجة في برنامج تكوين العدول المتمرنين بعد الإعلان عن المباراة؛

المؤشر الفرعي 4.3.2: عدد الحقائب البيداغوجية المنجزة في مجال تكوين كتاب الضبط

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
الحقيبة بيداغوجية	-	5	5	5	10	15	2025

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على عدد الحقائب البيداغوجية.

مصادر المعطيات: مديرية تكوين كتاب الضبط.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- هذا المؤشر كمي لا يمكن من معرفة جودة المناهج الدراسية؛
- مؤشر يتأثر بشكل سلبي بانعدام نظام يكفل منح تحفيزات مادية للمؤطرين ومجموعات العمل المشاركة في أشغال إعداد الحقائب البيداغوجية.

تعليق:

إن من شأن إعداد الحقائب البيداغوجية ووضعها رهن إشارة المؤطرين أن ييسر عمل هؤلاء ويساهم في توحيد المناهج الدراسية المعتمدة.

يبقى ارتفاع المؤشر رهينا بالتعجيل بوضع إطار قانوني ينظم التعويضات والتحفيزات الممنوحة للمؤطرين عن مختلف الأشغال ذات الصبغة البيداغوجية التي ينجزونها لفائدة المعهد.

المؤشر 4.2: نسبة التكوينات المحلية المنظمة على مستوى المحاكم الابتدائية

الوحدة	مجال التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
النسبة	المواضيع القانونية والإجرائية	%30	%35	%40	%45	%50	%60	2025

توضيحات منهجية: يدل هذا المؤشر على نسبة المحاكم الابتدائية التي ينظم بها التكوين المستمر.

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: عدد المحاكم الابتدائية المستهدفة بالتكوين المستمر.

المقام: العدد الإجمالي لعدد المحاكم الابتدائية (المفعلة حاليا).

مصادر المعطيات: مديرية تكوين كتاب الضبط.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

مؤشر كمي يبين نسبة المحاكم الابتدائية التي ينظم بمقرها التكوين المستمر ولا يتضمن عناصر لتقييم وقع التكوين على أداء هذه المحاكم؛

يدخل في احتساب المؤشر كل محكمة ابتدائية نظم بمقرها التكوين المستمر خلال السنة ولو لمرة واحدة؛

رغم أن التغيير المنشود من المؤشر هو الارتفاع، إلا أنه قد يتأثر بمدى توفر جميع المحاكم الابتدائية على قاعات لتنظيم الدورات التكوينية وكذلك على التجهيزات اللازمة لإنجاحها.

تعليق:

تتجلى أهمية تكثيف التكوين المحلي على مستوى المحاكم الابتدائية في تقريب التكوين من المستفيدين منه، وكذا تجاوز مشكل تعويض هؤلاء عن مصاريف الإقامة والتنقل خارج مقرات عملهم.

استهدف التكوين المستمر خلال سنة 2018 ما مجموعه 15 محكمة ابتدائية، أي بنسبة 20% من مجموع المحاكم الابتدائية التي تم تفعيل العمل بها خلال نفس السنة، وارتفعت هذه النسبة خلال سنة 2019 إلى 30%. ويتوقع الرفع من هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة المقبلة (2021-2023) بنسبة 5% على الأقل كل سنة من العدد الإجمالي للمحاكم الابتدائية.

المؤشر 5.2: نسبة الرضى من التكوين

المؤشر الفرعي 1.5.2: نسبة الرضى من التكوين الأساسي للملحقين القضائيين

الوحدة	فترة التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
النسبة	فترة الاستقبال	-	90 %	95 %	95 %	95 %	
	التكوين بالمعهد	85,6 %	90 %	95 %	95 %	95 %	
	التدريب بالمحاكم	82,4 %	90 %	95 %	95 %	95 %	

توضيحات منهجية:

- يدل هذا المؤشر على نسبة رضى الملحقين القضائيين من جودة البرنامج التكويني المقدم خلال مراحل التكوين بالمعهد العالي للقضاء؛
- يتم تحديد نسبة الرضى من خلال دراسة استمارات غير اسمية، يتم توزيعها على الملحقين القضائيين في نهاية كل مرحلة من مراحل التكوين بالمعهد.

- يتم تحليل استمارات التقييم المعبأة من طرف الملحقين القضائيين وتعد بشأنها تقارير حول جودة التكوين ونقط القوة ومكامن الخلل، وتستثمر نتائجها في تطوير هندسة التكوين الأساسي.

مصادر المعطيات: قسم تكوين الملحقين القضائيين.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: مؤشر مرتبط بمدى جدية وموضوعية تعبأة الاستمارة المخصصة للتقييم.

تعليق: ضعف نظام التعويضات الممنوحة للمؤطرين، يؤثر سلبا على جودة التكوين، وبالتالي على قيمة المؤشر.

المؤشر الفرعي 2.5.2: نسبة رضى المؤطرين في مجال التكوين الأساسي لمساعدي القضاء

الوحدة	فترة التكوين	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023
النسبة	المفوضون القضائيون	-	-	-	85%	
	العدول	-	85%	-	-	

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر نسبة رضى المتمرنين عن جودة البرنامج التكويني المقدم خلال مرحلة التكوين بالمعهد، وذلك من خلال استمارات تقييم البرنامج التكويني الموزعة عليهم، وكذا نسبة رضى المسؤولين القضائيين عن مستوى التكوين الأساسي لمساعدي القضاء (المفوضون القضائيون المتمرنون والعدول المتمرنون)، ويتم قياسه من خلال دراسة تحليلية لورقة المعلومات الأسبوعية التي يتم ملؤها من طرف المتدرب بالمحكمة أو بالمكاتب المهنية، ومراقبتها وتقييم أداء المتدرب من طرف المشرف على التدريب.

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: عدد البطاقات التي حصلت على ملاحظات إيجابية.

المقام: مجموع البطاقات المملوءة.

مصدر المعطيات: مصلحة تكوين مساعدي القضاء.

تعليق:

ينظم المعهد العالي للقضاء هذه التكوينات بتنسيق مع مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئات الوطنية لمنتسبي هذه المهن،

استقبل المعهد العالي للقضاء خلال من دجنبر 2018 الى دجنبر 2019 فوجا للعدول المتمرنين استفاد من تكون نظري بالمعهد مدته 6 أشهر، وتدريب بأقسام قضاء الاسرة مدته شهرين وتدريب بالمكاتب العدلية مدته 4 أشهر ، ومن خلال تحليل استمارات التقييم الخاصة بالمتدربين واستمارات التقييم الخاصة بالمكونين تصل نسبة رضاهم من جودة التكوين 85% .

مع الإشارة الى أن الفوج الرابع من المفوضين القضائيين، الذي سيشرع في التدريب بالمعهد العالي للقضاء خلال سنة 2021، سيلتحق للعمل بمحاكم المملكة ابتداء من السنة الموالية أي في 2022.

تعليق: ينظم المعهد العالي للقضاء هذه التكوينات بتنسيق مع مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئات الوطنية لمنتسبي هذه المهن.

الهدف 3: دعم التعاون في مجال التكوين

المؤشر 1.3: عدد الدورات التكوينية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات

دورة	38	4	38	39	40	دورات 2020 تمت عن بعد بسبب جائحة كوفيد19

توضيحات منهجية: يبين هذا المؤشر عدد الأنشطة التكوينية في إطار التكوين المستمر.

مصدر المعطيات: قسم التعاون الوطني والدولي.

تعليق: يقصد بدورة تكوينية اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد بتعاون مع شركائه، علما أنه من الممكن أن تمتد الدورة التكوينية من يوم واحد إلى عدة أيام حسب موضوع الدورة.

المؤشر 2.3: عدد الزيارات الدراسية

الوحدة	المهمة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
عدد	استقبال وفود أجنبية من أجل التكوين	4	1	4	5	6	
	استقبال مستمعي عدالة	8	7	8	9	10	
	تمثيل المعهد خلال التظاهرات الدولية أو الاستفادة من تكوين بالخارج	44	4	40	50	50	

توضيحات منهجية:

- يبين هذا المؤشر عدد الوفود الأجنبية التي استقبلها المعهد من أجل التكوين وكذا مشاركة المعهد العالي للقضاء في التظاهرات التي ينظمها شركاؤه.

- سيتم استقبال 6 مستمعي عدالة أجانب من اليمن ومستمع عدالة من ليبيا في إطار التكوين الأساسي ضمن الفوج 44 للملحقين القضائيين كما استقبل المعهد 4 مستمعي عدالة أجانب في إطار التكوين المستمر من فرنسا.

مصدر المعطيات: قسم التعاون الوطني والدولي.

تعليق: نظرا لكون استقبال مستمعي العدالة مرتبطة بالطلبات الواردة من السلطة المعنية بالدول الصديقة والشقيقة، فإنه من الصعب توقع عدد مستمعي العدالة خلال السنوات القادمة.

الأنشطة المرتبطة بالعملية

1- الملحقون القضائيون والقضاة

- **إنماء القدرات المعرفية للملحقين القضائيين والقضاة:**

من بين التوصيات الهامة للميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة ضرورة إنماء القدرات المؤسسية والمعرفية للقضاة ، فقد أصبح التكوين في الميدان القانوني والقضائي من أهم دعائم إصلاح قطاع العدالة، ومن أبرز مقومات ضمان تخليق القضاء وتكريس استقلاله، بل إن نجاح برامج إصلاح العدالة أضحى، في جزء كبير منه، رهينا بنجاعة هذا التكوين وجودته خاصة أمام ما أصبحت العدالة المعاصرة تواجهه من تحديات متسارعة، نتيجة تنامي دور القضاء في المجتمع، وتضخم التشريع، وضرورة الاستجابة لمتطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.

ولذلك يتعين الحرص على الزيادة في عدد المستفيدين من التكوين سواء الأساسي أو المستمر أو التأهيلي، والرفع من عدد الدورات التكوينية، مع إعادة النظر في هندسة التكوين ومناهجه بهدف تحقيق الجودة، ويتطلب الوصول إلى هذا الهدف القيام بمجموعة من الإجراءات كما يلي:

- التنسيق مع وزارة العدل بشأن تحديد عدد المستفيدين من التكوين الأساسي بناء على المناصب المالية المخصصة للملحقين القضائيين لدى السلطة الحكومية المذكورة.
- وضع برمجة توقعية لعدد المستفيدين من التكوين التأهيلي الخاص بالمسؤولين القضائيين الجدد انطلاقا من مناصب المسؤولية الشاغرة المعلن عنها من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية.
- تحديد دقيق للاحتياجات التكوينية للملحقين القضائيين والقضاة واعتمادها في وضع دليل الكفاءات، والذي على أساسه يجري حصر موضوعات التكوين وبرمجته زمنيا.
- وضع صيغة متطورة لاستمارات التقييم التي توزع في نهاية كل تكوين سواء الأساسي أو المستمر أو التأهيلي تدل على نسبة رضى المستفيدين من التكوين، بغية الرفع من جودته وتحسينه؛ مع اعتماد برمجية معلوماتية خاصة بالتقييم تساهم في إنجاز التقييم عن بعد وأتمتته.
- تتبع عمل الفئة المستفيدة من التكوين وربطه بالتقييم لتحقيق الهدف الذي تم رسمه لهذا البرنامج والمتمثل في تنمية القدرات المعرفية للفئة المستفيدة من التكوين؛
- دراسة أثر التكوين في الأداء المهني للقضاة المستفيدين من التكوين الأساسي والمستمر والتخصصي والتأهيلي.

- **الرفع من القدرات التأطيرية لطاقم التدريس:**

يقوم الطاقم البيداغوجي بدور محوري في العملية التكوينية بالمعهد، و بالتالي فالنتائج المرتبطة بجودة التكوين تتأثر إيجابا و سلبا بجودة المكونين، مما يوجب العمل في إطار خطة عمل واضحة واستراتيجية محددة على تنمية القدرات العلمية والعملية للمكونين ضمانا و دعما لاحترافيتها في مجال تطبيق مختلف الأدوات والمناهج الخاصة بتلقين المعارف والمهارات المهنية، و تطوير مهاراتهم و تقنياتهم الفنية في مجال التكوين، مع الاستفادة من مخرجات المكون الرابع من مكونات اتفاقية التوأمة المبرمة مع الاتحاد الأوربي بشأن تقوية القدرات المؤسسية للمعهد العالي للقضاء بشأن تكوين المكونين، و يتطلب ذلك ما يلي :

ـ تشخيص وضعية شبكة المكونين المعتمدين حاليا في التأطير بالمعهد، ووضع تقارير في الموضوع لاعتمادها في حصر اللائحة النهائية لطاقم التدريس المعتمد بالمعهد.

ـ وضع منهجية قارة وشروط موضوعية محددة سلفا لاختيار أجود المكونين وذلك باعتماد دليل اختيار المكونين.

ـ وضع مخطط يتعلق برفع القدرات والمهارات الفنية للمكونين وذلك من خلال برمجة دورات تكوين المكونين وتكوين مكوني المكونين.

ـ تنظيم دورات تكوينية خاصة بمنهجية إعداد الحصص التكوينية والحقائب البيداغوجية وكيفية استعمال أدوات التنشيط واختيار دعائم التكوين والمناهج والأدوات البيداغوجية المستعملة، وخلق ظروف تسهيل عملية" التعلم"، وبناء العلاقات البيداغوجية مع المتدربين (كيفية تهيئ التكوين- تنظيم المداخلة- تنشيط التكوين، وطرق تقييم الدورات التكوينية ...).

ـ الرفع من التعويضات الممنوحة للمكونين لتحفيزهم على بذل المزيد من الجهود في النهوض بالعملية التكوينية، مع تأسيس مقدار التعويض على أساس الخبرات المهنية والعلمية طالما أن التكوين بالمعهد ليس تكوينا أكاديميا وإنما تكوين احترافي يقوم على أساس بناء الكفاءات المهنية.

- **تجويد المناهج الدراسية:**

يتطلب الارتقاء بالتكوين تجويد المناهج الدراسية، مما يقتضي تحديد آليات ذلك بدقة، مع الاستفادة من مخرجات اتفاقية التوأمة وخاصة في شقها المتعلق بالمكون الثالث بشأن تشخيص وضعية التكوين، ولأجل ذلك تم وضع تصور بشأن الخطوات التي يتعين القيام بها وذلك كما يلي:

ـ تفعيل دور اللجنة العلمية بالمعهد في وضع استراتيجية التكوين وأهدافه وموضوعاته.

ـ التطوير الكمي للمواد المدرسة بالمعهد، بحيث يتم إدخال مواد جديدة ضمن برنامجي التكوين الأساسي للملحقين القضائيين والمستمر والتخصصي والتأهيلي لفائدة القضة والمسؤولين القضائيين، وذلك بهدف مواكبة للتطورات التشريعية، والإلمام بالعلوم المساعدة في إنتاج العدالة، والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، والبحث عن آليات بديلة لتسوية المنازعات، ومواكبة متطلبات البعد الدولي للعدالة.

ـ تطوير مناهج التكوين بحثا عن الجودة، وتحقيقا للتميز والاحترافية في الأداء، وذلك من خلال إعادة النظر في هندسة التكوين وتحديث برامجه.

ـ تنويع آليات التكوين والاستعانة بالتقنيات الحديثة في ذلك، وهو ما يتطلب دعما لوجستيكيا من خلال تجهيز جميع قاعات الدروس بالدعامات التقنية الضرورية.

ـ تقريب العملية التكوينية من المستفيد، وذلك من خلال اعتماد تقنية تنظيم دورات جهوية، وهو ما يعني تنقل المكون لمكان التكوين عوض تنقل كل المستفيدين للمقر المركزي للمعهد، وهو ما يفرض توفير دعم مالي لتغطية مصاريف التكوين، وذلك من خلال تمكين المكون من استرجاع مصاريف التنقل والتغذية وعند الاقتضاء مصاريف الإقامة والتعويض عن ساعات التكوين وفق تعريفة تراعي حجم الجهود المبذولة.

ـ العمل على استغلال التكنولوجيا الحديثة في التكوين عن بعد، وذلك اقتصادا في الجهد وصوائر التكوين.

ـ إعداد دلائل التكوين الخاصة بكل مادة، وهي دلائل موجهة لفائدة المكونين، من أجل ضبط حاجيات التكوين وتوحيد مناهج العمل؛

ـ إخضاع المؤطرين لتكوين خاص في إعداد الحقائب البيداغوجية لتجويد الدلائل البيداغوجية الحالية المعدة لفائدة الملحقين القضائيين، مع استكمال إنجاز باقي الحقائب البيداغوجية الخاصة بالمواد الأخرى.

2- كتاب الضبط

- توفير الوسائل التي تتيح اعتماد التكوين عن بعد؛
- **تقريب التكوين من الموظفين:** الزيادة في عدد الدورات التكوينية التي تنظم على صعيد المحاكم الابتدائية، بغية تقريب التكوين من المستهدفين به. ويتطلب تحقيق هذا الهدف القيام بجملة من الإجراءات:
  - إعطاء الأولوية في المراحل الأولى للمحاكم التي تقدمت بطلبات في هذا الإطار، والمحاكم التي تتوفر على قاعات معدة للتكوين؛
  - التوسيع التدريجي لشبكة المؤطرين بمختلف تخصصاتهم، بهدف سد الخصاص المسجل ببعض الدوائر القضائية؛
  - التنسيق مع المديريات المركزية المعنية لوزارة العدل بشأن التفكير في إيجاد صيغة لتمكين المستفيدين من التكوين من استرجاع مصاريف التنقل والتغذية وعند الاقتضاء مصاريف الإقامة، بمناسبة حضورهم دورات التكوين المستمر.
- **تنمية القدرات التأطيرية للمكونين:** الرفع من القدرات التأطيرية للمكونين من خلال تنمية مداركهم ومهاراتهم في مجال تأطير وتنشيط التكوين، وذلك عبر تنظيم دورات تكوينية في المواضيع المتعلقة بالقواعد الاندراغوجية ومنهجية إعداد الحصص التكوينية واستعمال أدوات التنشيط. ويتطلب هذا الهدف اتخاذ بعض التدابير منها:
  - تشخيص شبكة المكونين المعتمدين حاليا؛
  - وضع منهجية موضوعية لاختيار المكونين؛
  - وضع مخطط تكوين المكونين؛

- الاستفادة من اتفاقية التوأمة المؤسساتية بين المعهد العالي للقضاء ومؤسسة عدالة-التعاون الدولي للفترة 2017-2019، في الشق المتعلق بتكوين المكونين (المكون الرابع من الاتفاقية).

- **إعداد واعتماد مناهج حديثة:** تطوير المناهج الدراسية لكتاب الضبط عبر تنقيح المناهج القائمة وتجويدها، والعمل على إعداد حقائب بيداغوجية جديدة تشمل مختلف المواضيع المعتمدة في التكوين. ويظل ذلك رهينا بالدرجة الأولى بمخرجات المكون الثالث من اتفاقية التوأمة المشار إليها أعلاه، والمتعلق بإعداد واعتماد مناهج حديثة للتكوين بالمعهد.

3- **مساعدي القضاء**

- **تشخيص وضعية التكوين:**

- انشاء مجلس بيداغوجي خاص بكل مهنة؛
- تطوير ودعم المواد المدرسة بالمعهد بمواد جديدة يفرضها الواقع العملي للممارسة، مثل طرق تدبير النزاعات، وتدبير المخاطر وضرورة مسك محاسبة بالمكاتب المهنية؛
- خلق هيئة قارة من المكونين؛
- اخضاع المكونين من المهنيين لدورات تكوين المكونين من أجل اكتساب مهارات التلقين والتواصل؛
- توحيد مناهج العمل من خلال اعداد دلائل خاصة بكل مادة.

بغية تحقيق الأهداف المسطرة في هذا البرنامج، تم تنفيذ عدة عمليات:

- **تأهيل المتدربين من أجل ولوج المهنة:**

- وضع جدول زمني لحصص التكوين الأساسي للمفوضين القضائيين المتدربين والعدول المتمرنين وعقد اجتماعات مع ممثلي الهيئات المهنية وأطر مديرية الشؤون المدنية من أجل تنقيح الجدول الزمني واقتراح المؤطرين؛
- تجدر الإشارة أن برنامج التوأمة 2017-2019، تضمن عدة أنشطة تهم التكوين الأساسي عبر القيام بافتحاص بيداغوجي للتكوين المعتمد بالمعهد وبدراسة لتحديد الحاجيات التكوينية، الهدف منهما وضع مرجعية الكفاءات المهنية الأساسية لكل مهنة، والتي تم اعتمادها من طرف خبراء الاتحاد الأوروبي لإعداد حقائب بيداغوجية، وذلك بحضور ممثلي المعهد، ممثلي وزارة العدل وممثلين عن المهن القضائية المعنية.
- في إطار برنامج التوأمة أيضا، ومن أجل تقييم جودة التدريب الميداني الذي يقوم به منتسبو هذه المهن من مفوضين وعدول، قامت خبيرة من الاتحاد الأوروبي بإنجاز دراسة ميدانية بالمحاكم وبالمكاتب المهنية، وعقدت لقاءات مع ممثلي هذه الهيآت المهنية من أجل الوقوف على كيفيات إجراء هذه التداريب.

- **تنمية القدرات المهنية لمساعدي القضاء:** عقد اجتماعات مع ممثلي المهن القضائية ومع أطر مديرية الشؤون المدنية من أجل وضع برنامج للدورات واقتراح مؤطرين.

عملية الاشعاع والجاذبية

استراتيجية العملية

تتجلى استراتيجية هذه العملية، في النهوض بدور المعهد في توفير الإعلام القانوني والقضائي، وتسهيل الولوج مجانا إلى المعلومة القانونية والقضائية، وذلك عبر تنويع إصداراته والعمل على نشرها مجانا على الموقع الإلكتروني للمعهد، ونشر المستجدات والنصوص القانونية، بالإضافة إلى إعطاء دفعة جديدة لبرامج التعاون الوطني والدولي، من خلال الانفتاح على التجارب والخبرات الوطنية والأجنبية، واستلهام الممارسات الفضلى ذات الصلة بالمهام المنوطة بالمعهد العالي للقضاء، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات وبروتوكولات تعاون مع معاهد قضائية ومؤسسات وهيئات ومنظمات وطنية ودولية، والسهر على تنفيذها بنجاعة وفعالية.

وتهدف هذه العملية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- النهوض بمنشورات ومطبوعات المعهد؛
- استغلال المنتوج الرقمي؛
- اغناء الرصيد الوثائقي للخزانة؛
- دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات والهيئات الأجنبية؛
- دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الوطنية.

المسؤول عن العملية

السيد مدير الدراسات والأبحاث والتعاون.

المتدخلون في القيادة

- مديرية تكوين الملحقين والقضاة؛
- مديرية تكوين كتاب الضبط؛
- الكتابة العامة.

أهداف ومؤشرات العملية

الهدف 1: النهوض بمنشورات ومطبوعات المعهد

المؤشر 1.1: عدد إصدارات المعهد

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023
عدد	3	3	5	5	

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر عدد إصدارات المعهد، ويمكن من معرفة مدى احترام المعهد لدورية إصداراته (périodicité des publications).

مصدر المعطيات: مصلحة النشر والخزانة.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر كمي يبين عدد إصدارات المعهد، وتحقيقه رهين بالموافقة على نشرها من قبل المجلس الإداري للمعهد.

تعليق:

- تتكون إصدارات المعهد من: مجلات (مجلة "تواصل"، مجلة "الملحق القضائي"، سلسلة "رسائل نهاية التدريب"، و"دليل المعهد العالي للقضاء")، ومطويات ودراسات.
- يوجد الآن 5 مسودات في طور الموافقة على محتواها لطبعها ونشرها.

الهدف 2: استغلال المنتوج الرقمي

المؤشر 1.2: تطور عدد مستعملي قاعدة المعلومات الجديدة للخزانة

الوحدة	الدعامة الإلكترونية	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023
النسبة	مستعملي قاعدة المعلومات الجديدة للخزانة	-	+30%	+50%	+10%	+10%

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر عدد مستعملي قاعدة المعلومات الجديدة للخزانة خلال كل سنة.

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: عدد المستعملين خلال السنة يطرح منه عدد المستعملين خلال السنة المرجعية؛

المقام: عدد المستعملين خلال السنة المرجعية ويضاعف في 100.

مصدر المعطيات: مصلحة النشر والخزانة.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر نسبي يبين ارتفاع او انخفاض مستعملي قاعدة المعلومات الجديدة للخزانة، ولا يمكن من معرفة مدى رضاهم عن المحتوى المنشور بهاذين الموقعين.

تعليق: انطلق العمل بقاعدة المعلومات الجديدة للخزانة خلال سنة 2019، ومن المرتقب ارتفاع عدد مستعمليها حلال سنة 2021 نظرا لوضعية الطوارئ الصحية إذ سيتم اعتماد الحجز عن بعد لكتب الخزانة.

المؤشر 2.2: تطور عدد مستعملي الموقع الإلكتروني للمعهد

الوحدة	المواقع الالكترونية	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023
النسبة	مستعملي الموقع الإلكتروني للمعهد	-5.50%	+ 20%	+10%	+10%	+10%

	صفحة المعهد على الموقع الاجتماعي Facebook	6323 منخرط - 6061 محبي للصفحة	12475 منخرط - 11917 محبي لل+20صفحة +100%	+10%	+10%	+10%

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر عدد مستعملي الموقع الإلكتروني للمعهد خلال كل سنة.

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: عدد المستعملين خلال السنة يطرح منه عدد المستعملين خلال السنة المرجعية؛

المقام: عدد المستعملين خلال السنة المرجعية ويضاعف في 100.

مصدر المعطيات: مصلحة النشر والخزانة.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر نسبي وعددي يبين ارتفاع او انخفاض مستعملي المواقع الإلكترونية للمعهد، و يمكن من معرفة مدى رضاهم فقط بالنسبة لصفحة Facebook.

تعليق:

ارتفاع ملحوظ في عدد مستعملي الموقع الإلكتروني للمعهد والمنخرطين في صفحة Facebook.

الهدف 3: إغناء الرصيد الوثائقي للخزانة

المؤشر 1.3: نسبة تطور الميزانية المرصودة لإغناء الرصيد الوثائقي للخزانة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023
النسبة	+20%	+20%	+30%	+30%	+30%

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر نسبة تطور الميزانية المرصودة لإغناء الرصيد الوثائقي للخزانة.

طريقة الاحتساب:

البسط: الميزانية المرصودة لاقتناء وتجديد الانخراط في المجلات والسلسلات العلمية خلال السنة، تطرح منها الميزانية المرصودة لهذه الغاية خلال السنة المرجعية؛

المقام: الميزانية المرصودة لهذه الغاية خلال السنة المرجعية وتضاعف في 100.

مصدر المعطيات: مصلحة النشر والخزانة.

تعليق: يعرف هذا المؤشر تطورا إيجابيا بنسبة 20 %خلال سنة 2020، في أفق زيادته خلال سنتي 2021 و2022، ترقبا للانتقال إلى المقر الجديد للمعهد، الذي تبلغ مساحة خزانته 1500م^2.

المؤشر 2.3 : نسبة رضى الوافدين على خزانة المعهد

الوحدة	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023
النسبة	--		% 20	% 20

توضيحات منهجية:

صيغة احتساب المؤشر:

البسط: عدد الوافدين الراضين عن الرصيد الوثائقي للخزانة.

المقام: مجموع الوافدين على خزانة المعهد.

تعليق: ابتداء من سنة 2021، سيتم اعتماد بطاقة يتم ملؤها من طرف كل وافد على خزانة المعهد، وذلك من أجل معرفة مدى رضاه عن الرصيد الوثائقي المتاح بالخزانة.

الهدف 4: دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات والهيئات الاجنبية

المؤشر 1.4: عدد اتفاقيات التعاون الموقعة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
اتفاقية	3	0	3	3	3	الحالة الوبائية التي تعيشها البلاد حالت دون توقيع اتفاقيات جديدة في 2020

توضيحات منهجية: يبين هذا المؤشر عدد اتفاقيات التعاون الموقعة مع المعاهد والمؤسسات والهيئات الاجنبية.

مصدر المعطيات: قسم التعاون الوطني والدولي.

حدود ونقاط ضعف المؤشر: هذا المؤشر كمي، يبين عدد الاتفاقيات الموقعة، ومن الصعب توقع عدد الاتفاقيات التي ستوقع على مدى سنتين نظرا لارتباط هذا المعطى بمبادرات التعاون المتخذة من طرف جهات أخرى.

المؤشر 2.4: عدد المشاركين في الزيارات الدراسية المنظمة

الوحدة	المهمة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023
عدد	استقبال وفود أجنبية من أجل التكوين	4	1	6	6	7
	استقبال مستمعي عدالة	8	7	8	9	10
	تمثيل المعهد خلال التظاهرات الدولية	44	4	50	55	60

توضيحات منهجية:

- يبين هذا المؤشر عدد الوفود الأجنبية التي استقبلها المعهد من أجل التكوين وكذا مشاركة المعهد العالي للقضاء في التظاهرات التي ينظمها شركاؤه.
- سيستقبل المعهد العالي للقضاء 6 مستمعي عدالة أجانب من اليمن ومستمع عدالة من ليبيا في إطار التكوين الأساسي ضمن فوج44 للملحقين القضائيين كما استقبل 4 مستمعي عدالة أجانب من فرنسا في إطار التكوين المستمر خلال سنة 2020.

مصدر المعطيات: قسم التعاون الوطني والدولي.

تعليق: نظرا لكون الزيارات الدراسية ترتبط بمشاريع وأنشطة ومبادرات تعاون خاصيتها الدينامية المستمرة وترتبط بمجموعة من العوامل الخارجية فإنه من الصعب توقع عدد الزيارات المنظمة في السنوات المقبلة.

الأنشطة المرتبطة بالعملية

بغية تحقيق الأهداف المسطرة في هذه العملية، سيتم تنفيذ عدة أنشطة:

- **النهوض بمنشورات ومطبوعات المعهد:**

- من بين الأنشطة المبرمجة في برنامج التوأمة، وضع تصور حول إحداث مركز الدراسات والأبحاث القانونية والقضائية بالمعهد العالي للقضاء، والذي سيتولى نشر المعلومة القانونية والقضائية وإصدارات المعهد، إلا أنه تبين من خلال زيارات خبيرة التوأمة أن تهيئ مثل هذه الدراسة سيتطلب مدة طويلة وميزانية كبيرة ويستحيل على الخبيرة القيام بذلك في خلال أسبوعين فقط من الخبرة ولذلك اكتفت فقط بوضع مشروع هيكلة تنظيمية للمركز.
- تعيين أعضاء اللجنة العلمية التي ستسهر على مراقبة المحتوى العلمي للإصدارات، بغية تحسين جودتها، مما سيمكن من احترام دورية الإصدارات؛
- في إطار برنامج التوأمة، استفاد المعهد العالي للقضاء خلال سنتي 2018 و2019 من دعم تقني في مجال التواصل وبفضل هذا الدعم تم إعداد استراتيجية للتواصل وخطة عمل لتنفيذها تتضمن القيام باستشارة تقنية لتهيئ charte graphique والتي ستمكن من اعتماد هوية بصرية خاصة بالمعهد، وقد تم إعداد دفتر التحملات وسيتم طلب العروض فور صدور القانون الجديد للمعهد العالي للقضاء.
-في إطار دعم التواصل الداخلي ومأسسته، تم إنجاز دفتر تحملات خاص بإنشاء موقع للتواصل الداخلي INTRANET وسوف يتم طلب العروض فور الانتقال الى مقر TECHNOPOLIS نظرا لاعتماد هذا المشروع على معلومات تقنية دقيقة تتعلق بالبنية المعلوماتية التي سيتم اعتمادها بمركب TECHNOPOLIS.

- **استغلال المنتوج الرقمي:**

- خلال سنة 2019 تم القيام بجرد شامل للرصيد الوثائقي لخزانة المعهد وبناء عليه تم تنقيح قاعدة المعلومات الجديدة للخزانة، ومن المرتقب خلال سنة 2020 إضافة خدمات جديدة بناء على اقتراحات مستعملي هذه القاعدة.
- خلال سنة 2019 تم إنشاء صفحة للمعهد العالي للقضاء بلغ عدد المنخرطين 6518 وتمكن هذه الصفحة للجمهور من التعرف على أنشطة المعهد ومن زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد.

عملية "أبحاث وخدمات لفائدة الغير"

استراتيجية العملية

تتجلى استراتيجية هذه العملية، في الرفع من التمويل الذاتي للمعهد من خلال الارتقاء بالأبحاث والخدمات لفائدة الغير في إطار شراكات وعقود مع الإدارات والمؤسسات العمومية.

وتهدف هذه العملية إلى تحقيق الهدف التالي:

- دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الوطنية؛
- تحقيق نسبة عالية من التمويل الذاتي للمعهد.

وذلك عبر استغلال القدرات التواصلية الجديدة للمعهد والموقع الإلكتروني لاستقطاب شركاء جدد؛ وعقد لقاءات مع مسؤولي بعض المؤسسات للتعريف بالتكوينات التي يقترحها المعهد؛ وتنظيم لقاءات تواصلية بالمعهد يدعى لها ممثلو مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية لاستعراض خصائص الخدمات التي يوفرها المعهد وتوضيح أهميتها من خلال تدارس حصيلتها الإيجابية على أداء بعض الإدارات التي سبق لها الاستفادة من برامج سابقة؛ وتطوير آليات تقييم الدورات التكوينية المنظمة لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية وضمان مطابقتها للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال؛ والعمل على إعداد دراسات تتضمن تشخيصا للاحتياجات التكوينية لبعض الإدارات والمؤسسات التي تمارس مهام ذات الصلة بالجانب القانوني أو القضائي أو تواجه نزاعات أمام القضاء.

المسؤول عن العملية

الكاتبة العامة

المتدخلون في القيادة

- مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون؛
- الكتابة العامة.

أهداف ومؤشرات العملية

الهدف 1: دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الوطنية

المؤشر 1-1-: عدد الشركاء في إطار برامج التكوين لفائدة الغير

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
شركاء	3	0	3	4	5	لم تبرم أي اتفاقية للتكوين لفائدة الغير في 2020 نظرا للظروف الوبائية الحالية

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر الشركاء الذين تم إبرام عقود أو اتفاقيات معهم من أجل تكوين أطرهم في إطار خدمات التكوين لفائدة الغير.

مصدر المعطيات: قسم التعاون الوطني والدولي.

تعليق: في إطار خدمات التكوين لفائدة الغير، يتم تحديد المواضيع وعدد الحصص والأطر المستفيدة من طرف الشركاء. وقد بلغ مجموع المستفيدين من هذه التكوينات خلال سنة 2019، ما يناهز 283 إطارا ينتمون إلى كل من مديرية أملاك الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

لم يبرم أي عقد شراكة سنة 2020 نظرا للحالة الوبائية التي تعيشها المملكة.

المؤشر 1-2: عدد الدراسات المنجزة لتشخيص وتقييم الاحتياجات للمؤسسات والإدارات العمومية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
الدراسات	0	0	1	1	1	-

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر عدد الدراسات التي سيقوم بها المعهد لتشخيص الاحتياجات التكوينية لفائدة الغير.

مصدر المعطيات: قسم التعاون الوطني والدولي.

المؤشر 1-3: عدد اللقاءات التواصلية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
اللقاءات التواصلية	3	3	10	12	14	

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر عدد اللقاءات التواصلية التي سينظمها المعهد للتعريف بالتكوينات التي يوفرها.

مصدر المعطيات: قسم التعاون الوطني والدولي.

الهدف 2: تحقيق نسبة عليا من التمويل الذاتي للمعهد

المؤشر 2-1-: الرفع من المداخيل الخاصة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	توقع 2022	توقع 2023	ملاحظات
شركاء	1 908 000	3 400 000	4 000 000	4 000 000	4 000 000	-

توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر المبلغ السنوي للمداخيل الخاصة بالمعهد المتعلقة بالعقود أو الاتفاقيات المتوقع إبرامها في إطار خدمات التكوين لفائدة الغير.

مصدر المعطيات: الكتابة العامة.

الأنشطة المرتبطة بالعملية

دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الوطنية: من بين مكونات برنامج التوأمة، برنامج "***تنمية القدرات التواصلية وإعداد استراتيجية للتواصل***" ، هذا المكون الذي مكن من وضع أسس لتطوير آليات جديدة للتعريف بالمعهد لدى الشركاء الوطنيين، وسيمكن من استقطابهم عبر تسويق عصري للخدمات والبرامج التكوينية التي يقدمها المعهد.

رابعا: محددات النفقة

1. محددات نفقات الموظفين

أ- بنية أعداد الموظفين برسم السنة الجارية 2020

التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الدرجات	الأعداد			%	
	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
موظفو التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6)	2	5	7	29%	71%
موظفو الإشراف (السلالم من 8 إلى 9)	12	7	19	63%	37%
الأطر والأطر العليا (السلم 10 وما فوق)	26	27	53	49%	51%
المجموع	**40**	**39**	**79**	**51%**	**49%**

التوزيع حسب الهيكلة

	الأعداد			%	
	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
المديرية العامة	2	2	4	50%	50%
مديرية تكوين الملحقين القضائيين والقضاة	9	5	14	64%	36%
مديرية تكوين كتاب الضبط	7	9	16	44%	56%
مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون	11	5	16	69%	31%
الكتابة العامة	9	18	27	33%	67%
مصلحة التدقيق الداخلي ومراقبة التدبير	2		2	100%	0%
المجموع	**40**	**39**	**79**	**51%**	**49%**

ب- تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

نسبة النساء الموظفات بالمعهد العالي للقضاء جد متقدمة، وللإشارة، فإن نسبة النساء المسؤولات تمثل 54% من مجموع المسؤولين بالمعهد (مدراء، رؤساء الأقسام والمصالح).

ت- توزيع نفقات الموظفين برسم سنة 2021

توقع نفقات الموظفين لسنة 2021

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة (1)	24 000 000	79
المناصب المحذوفة (2)	800 000	03
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها) (3)	1 800 000	07
الترقيات في الدرجة والرتبة تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها (4)	1 000 000	-
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (5)	200 000	83
نفقات الموظفين المتوقعة (6) =(1) -(2) +(3) +(4) +(5)	26 200 000	83

تعليق:

نظرا لكون النظام الأساسي المؤقت لمستخدمي المعهد، لا يحتوي على التقنيات اللازمة التي تمكن من نهج سياسة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، وأن مجموع الهيأة العاملة بالمعهد توجد في وضعية إلحاق، فإن المعهد يجد عدة صعوبات في الانتقال من تدبير الموظفين إلى التدبير التوقعي، وهذا الانتقال يبقى رهينا باعتماد نظام أساسي يتضمن تقنيات جديدة لتدبير الموارد البشرية، بما فيها مساطر التوظيف والترقية والتكوين المستمر وتتبع المسار المهني وتقييم جودة الأداء.

2. محددات النفقات حسب العملية

أ- عملية الدعم والمواكبة

تهيئ الظروف الملائمة وتدبير فترة جائحة كورونا لاستقبال مختلف المستفيدين من برامج التكوين، وذلك بتوفير الموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة وكذا توفير الآليات اللازمة للرقي بالتدبير المالي والإداري إلى مستوى الفعالية والجودة.

محددات نفقات الاستغلال-فصل المعدات والنفقات المختلفة

خصص مبلغ 6 736 000 درهما لضمان حسن سير المعهد وتغطية مختلف الحاجيات من لوازم بما فيها حاجيات تدبير فترة جائحة كورونا، وتدبير حظيرة السيارات وتحملات العقارية (الماء والكهرباء والنظافة والحراسة والإصلاحات)، وعتاد وأثاث (كراء-إصلاح)، بالإضافة إلى تعويضات الأساتذة في إطار تكوين موظفي المعهد، والمصاريف المتعلقة بالمهمات داخل وخارج المغرب ونفقات الاستقبالات والإيواء، وتواصل وإعلام (البريد-الهاتف-...)، ونفقات مختلفة (مصاريف المصالح البنكية، رسوم على القيمة المضافة، ...)، ونفقات اجتماعية (التأمين من مخاطر متعددة، مساعدة أداء مناسك الحج).

يتوزع المبلغ المخصص لهذ الفصل كالتالي:

	المبلغ بالدرهم
مواد ولوازم	760 000
حظيرة السيارات	1 120 000
مواد وأدوات غير قابلة للتخزين	550 000
خدمات	1 580 000
أثاث وعتاد	860 000
أتعاب وتعويضات	480 000
نقل وتنقل ومهمات واستقبالات	1 095 000
تواصل وإعلام	740 000
نفقات مختلفة	311 000
المجموع	**6 736 000**

محددات نفقات الاستثمار

خصص مبلغ 2 700 000 درهما لتدبير فصل الاستثمار؛ بحيث سيتم استكمال الإجراءات المسطرية لجعل العقار الذي يأوي مصالح المعهد بالسويسي ملكا له، وفي إطار تحديث المنظومة السمعية-البصرية والنظام المعلومياتي للمعهد، سيتم تجهيز القاعات بمعدات حديثة ومتلائمة مع حجم التظاهرات المنظمة من طرف المعهد وشركائه و لدعم الآليات البديلة للتكوين كإدماج تقنية التكوين عن بعد والتكوين الحضوري الرقمي ، وأيضا ملاءمة النظام المعلومياتي مع توصيات

إدارة الدفاع من ناحية تأمين المعلومات والعمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة المعمول بها، بالإضافة إلى اقتناء أثاث وعتاد المكتب.

يتوزع المبلغ المخصص لهذا الفصل كالتالي:

	المبلغ بالدرهم
بنايات وإصلاحات	300 000
معلوميات وسمعي بصري وتواصل	1 550 000
عتاد وأثاث وأشغال تقنية	850 000
عتاد النقل	
مجموع فصل الاستثمار	**2 700 000**

ب- عملية التكوين

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة

1- **تكوين القضاة والملحقين القضائيين:**

1.1 -تكوين الملحقين القضائيين: يتعلق الأمر بأعضاء الفوج 44 للملحقين القضائيين الذين التحقوا بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 01 أكتوبر 2020؛ وسيتم استكمال تكوينهم خلال سنة 2021، والبالغ عددهم 165 ملحقة وملحقا قضائيا وملحقين قضائيين عسكريين ومستمعي عدالة موزعين كما يلي:

- 150 ملحقة وملحقا قضائيا؛
- 8 ملحقين قضائيين عسكريين يتلقون نفس التكوين الخاص بالملحقين القضائيين طبقا للظهير الشريف رقم 1.15.80 الصادر في 18 من شوال 1436 (04 أغسطس 2015) المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين؛
- 7 مستمعي عدالة أجانب، 6 منهم من دولة اليمن ومستمع عدالة واحد من دولة ليبيا ينتمون لهذا الفوج تنفيذا لاتفاقيات التعاون الموقعة في الموضوع.

استنادا للمادة 6 من الظهير الشريف رقم 1.74.467 المتعلق بالنظام الأساسي لرجال القضاء والذي يحدد فترة تكوين الملحقين القضائيين في سنتين كاملتين، فإن فترة تكوين الفوج 44 من الملحقين القضائيين ستمتد من 1 أكتوبر 2020 إلى غاية متم شهر شتنبر من سنة 2022. وهكذا فإن نفقات تكوين هذا الفوج خلال سنة 2021 ستكون على الشكل التالي:

- ستة أشهر للتكوين بالمعهد؛
- خمسة أشهر للتدريب بالمحاكم.

أ. **التكوين بالمعهد:**

مدة التكوين: أخذا بعين الاعتبار التدابير الاحترازية المتخذة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فقد تم وضع برنامج تكوين مندمج يزاوج ما بين التكوين الحضوري والتكوين عن بعد، بحيث تم تقسيم أعضاء الفوج المذكور إلى 12 مجموعة مصغرة تتكون ما بين 13 و14

شخص، بحيث تخضع 6 مجموعات كل يوم لتكوين حضوري، في حين تتولى المجموعات الست الأخرى تتبع حصص التكوين عن بعد، وقد تم اعتماد مبدأ التناوب بالنسبة لليوم الموالي.

واعتبارا لكون مدة تكوين وتأطير أعضاء الفوج 44 للملحقين القضائيين هي ستة أشهر بمعدل 22 يوم عمل في كل شهر، أي ما مجموعه 132 يوم (22 يوم عمل x 6 أشهر = 132 يوم).

واعتبارا لذلك، فإنه يتعين توفير:

- ✓ الأطر البشرية الكافية التي تتولى الإشراف والتأطير البيداغوجي؛
- ✓ الوسائل والمعدات اللوجستية التي يتطلبها التكوين عن بعد؛
- ✓ وسائل التعقيم والتطهير.

تكلفة التكوين:

التكوين الحضوري بالمعهد: تمتد مدة التكوين الحضوري لأعضاء الفوج 44 للملحقين القضائيين لستة أشهر، تخضع خلالها كل يوم ست مجموعات للتأطير بمقر المعهد العالي للقضاء بمعدل 6 ساعات من التأطير لكل مجموعة كل يوم.

- ✓ عدد ساعات التدريس الحضوري بالمعهد كل يوم خلال سنة 2021 (بالنسبة لكل مجموعة): 6 ساعات.
- ✓ عدد ساعات التدريس الحضوري بالمعهد خلال سنة 2021 (بالنسبة لكل مجموعة): 132x6=972 ساعة.
- ✓ مجموع ساعات التدريس الحضوري بالمعهد خلال سنة 2021 (بالنسبة لمجموع الفوج): 6x972=4752 ساعة.

التكوين عن بعد: تمتد مدة التكوين عن بعد لأعضاء الفوج 44 للملحقين القضائيين لستة أشهر، تخضع خلالها كل يوم ست مجموعات للتأطير عن بعد بمعدل 6 ساعات من التأطير لكل مجموعة كل يوم.

التكلفة البيداغوجية:

- ✓ عدد ساعات التدريس عن بعد بالمعهد كل يوم خلال سنة 2021 (بالنسبة لكل مجموعة): 6 ساعات.
- ✓ عدد ساعات التدريس عن بعد بالمعهد خلال سنة 2021 (بالنسبة لكل مجموعة): 132x6=972 ساعة.
- ✓ مجموع ساعات التدريس عن بعد بالمعهد خلال سنة 2021 (بالنسبة لمجموع الفوج): 6x972=4752 ساعة.

ب. **التدريب بالمحاكم:** يستغرق تدريب الملحقين القضائيين بمحاكم أول درجة خلال السنة الأولى من تكوينهم مدة 5 أشهر، يتم خلالها توزيع الملحقين القضائيين على المحاكم المذكورة، والتي يتراوح عددها بناء على تحليل المعطيات الخاصة بالأفواج الثلاثة الأخيرة (41، 42، و43) ما بين 40 و50 محكمة موزعة على مجموع التراب الوطني. ومواكبة من إدارة المعهد العالي للقضاء لفترة تدريب الملحقين بالمحاكم، وما يستلزمه

ذلك من مراقبة وتتبع لبرامج التدريب وجدولة توزيعهم على مختلف الأقسام والغرف بمحاكم التدريب، فإنه يتم طبقا للقانون إجراء زيارات تواصلية وتفقدية في هذا الإطار يقوم بها أطر المعهد، حيث تتراوح **مدة كل زيارة من الزيارات ما بين يومين إلى ثلاثة أيام**، مما يجعل **عدد أيام الزيارات التفقدية يتراوح في مجموعه ما بين 80 و150 يوما**. مع ما يتطلبه ذلك من تعويضات عن التنقل والإقامة الخاصة بأطر المعهد التي تتولى تنفيذ هذه الزيارات.

ج. **<u>الزيارات الميدانية للإدارات ذات الصلة بالعمل القضائي:</u>** إلى جانب التكوين بالمعهد، فإنه يتم استنادا للمادة 6 من الظهير الشريف رقم 1.74.467 المتعلق بالنظام الأساسي لرجال القضاء المذكور أعلاه، برمجة مجموعة من الزيارات الميدانية لمجموعة من الإدارات ذات الصلة بالعمل القضائي (كالمعهد الملكي للشرطة والقيادة العامة للدرك الملكي وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمندوبية السامية للمياه والغابات ...). حيث تروم هذه الزيارات تمكين الملحقين القضائيين من الاطلاع عن قرب على طرق وآليات عمل هذه الإدارات وممارستها لاختصاصاتها المرتبطة بعمل المحاكم بشكل خاص، وتتراوح مدة هذه الزيارات ما بين **يوم واحد إلى أربعة أيام لكل إدارة من الإدارات المذكورة**.

وجدير بالذكر أن تنفيذ هذه الزيارات يتطلب توفير وسائل النقل للملحقين القضائيين وكذا المؤطرين إلى مقر هذه الإدارات العمومية، وذلك وفق تنظيم يروم مراعاة التدابير الاحترازية المعتمدة للوقاية من جائحة كورونا، سواء من حيث عدد الراكبين أو من حيث تعقيم وسيلة النقل عقب كل رحلة. كما هو مبين في الجدول التالي:

الإدارة المعنية بالزيارة	المجموعات	مدة الزيارة	النفقات المطلوبة
المعهد الملكي للشرطة	8 مجموعات كل واحدة مكونة من 21 فرد	مدة الزيارة 8 أيام بمعدل يوم واحد لكل مجموعة	- وسيلة النقل؛ - التغذية؛ - التعقيم والتطهير.
القيادة العامة للدرك الملكي	8 مجموعات كل واحدة مكونة من 21 فرد	مدة الزيارة 32 يوما بمعدل 4 أيام لكل مجموعة	
المندوبية السامية للمياه والغابات	8 مجموعات كل واحدة مكونة من 21 فرد	مدة الزيارة 8 أيام بمعدل يوم واحد لكل مجموعة	
الإدارة العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة	8 مجموعات كل واحدة مكونة من 21 فرد	مدة الزيارة 8 أيام بمعدل يوم واحد لكل مجموعة	

<u>1.2 - التكوين المستمر للقضاة:</u>

أ. **<u>التكوين المستمر المركزي</u>:** : من المتوقع خلال سنة 2021 تكوين 1800 قاض من خلال 90 حلقة أو دورة تكوينية يأطرها 218 أستاذ، مدة كل دورة تكوينية تتراوح من يوم إلى أربعة أيام، أي ما يعادل 153 يوما من التأطير، أي ما يعادل زمنيا ما بين 1224 ساعة تأطير مع توفير الإقامة والتغذية للمستفيدين من التكوين والمؤطرين بالنسبة لكل دورة تكوينية.

ب. **التكوين المتخصص:** يستهدف هذا النوع من التكوين تنظيم دورات تكوينية وتأطيرية للقضاة المعينين من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو في إطار الجمعيات العمومية بالمحاكم لممارسة

بعض المهام (قضاة التوثيق، رؤساء أقسام قضاء الأسرة، قضاة الأحداث، قضاة تطبيق العقوبات، قضاة التنفيذ، ....).

تحديد عدد المستفيدين من برنامج التكوين وعدد الدورات التكوينية رهين بنتائج دورتي المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2021 ونتائج الجمعيات العمومية المنعقدة بمختلف محاكم المملكة خلال شهر دجنبر من سنة 2020.

تمتد كل دورة تكوينية على مدى ثلاثة أيام، وهو ما يعادل 24 ساعة تأطير مع توفير الإقامة والتغذية للمستفيدين من التكوين والمؤطرين بالنسبة لكل دورة تكوينية.

التكوين التأهيلي: يستفيد من هذا التكوين المسؤولون القضائيون اللذين عينوا في مناصب المسؤولية بالمحاكم لأول مرة أو القضاة المعينين لتولي مهام النيابة عن المسؤولين القضائيين، حيث يستفيدون من تكوين في الإدارة القضائية يروم إلى تمكينهم من آليات وضوابط التسيير الإداري والقضائي للمحاكم.

تحديد عدد المستفيدين من برنامج التكوين رهين بنتائج دورتي المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2021.

سيتم برمجة دورتين تكوينيتين، كل دورة تستغرق 5 أيام، وهو ما يعادل 40 ساعة تأطير مع توفير الإقامة والتغذية للمستفيدين من التكوين والمؤطرين بالنسبة لكل دورة تكوينية.

تكوين المكونين: يستفيد من هذه الدورة المبرمجة على مدى ثلاثة أيام، المؤطرون الملتحقون حديثا بالمعهد، والذين لم يسبق لهم الاستفادة من دورات تكوين المكونين، وهو ما يعادل 24 ساعة تأطير مع توفير الإقامة والتغذية للأساتذة المستفيدين من التكوين والمؤطرين.

1- <u>تكوين كتاب الضبط:</u>

التكوين الأساسي: مرتبط بعدد المناصب المالية التي ستعلن عنها وزارة العدل برسم سنة 2020؛

التكوين المستمر: 4000 مستفيد من 171 حلقة أو دورة تكوينية؛ أي ما يقارب 1368 ساعة تأطير؛ مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الوسائل التي تتيح اعتماد التكوينات عن بعد؛

التكوين التأهيلي: المسؤولون الإداريون الجدد (المعطيات مرتبطة بعدد مناصب المسؤولية الشاغرة التي ستعلن عنها وزارة العدل)؛ تكوين كل من الموظفين الناجحين في المباريات الخاصة بالإدماج والموظفين الناجحين في المباريات المهنية (المعطيات مرتبطة بعدد المناصب المالية التي ستعلن عنها وزارة العدل)؛

تكوين المكونين: ستنظم 3 دورات تكوينية لفائدة 50 مكونا لمدة 3 أيام على الأقل أي ما يقارب 72 ساعة تأطير؛

التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية: سيستفيد 180 موظف وموظفة من دورتين تكوينيتين لمدة أسبوعين وهو ما يقارب 80 ساعة تأطير (ينظم هذا التكوين بناء على طلب الإدارة المركزية لوزارة العدل).

2- **تكوين مساعدي القضاء:** سيستفيد 500 مفوض قضائي من التكوين الأساسي لفترة 6 أشهر: ثلاثة أشهر بالمعهد العالي للقضاء وثلاثة أشهر كتدريب بالمحاكم والمكاتب المهنية للمفوضين، وتتوزع 3 أشهر من التكوين بالمعهد على الشكل التالي: 4 أسابيع في الشهر من الاثنين الى الخميس بمعدل 4 ساعات يوميا، أي ما يقارب 1200 ساعة تأطير؛ وللإشارة، وخلال فترة التدريب، سيتم برمجة زيارات تفقدية للمتدربين.

3- **التكوين المستمر للقضاة وكتاب الضبط في إطار التعاون الدولي**: أغلب تكاليف الأنشطة من تنقل خارجي وتغذية ومبيت وتعويضات المكونين يغطيها الشركاء الأجانب إلا في بعض الحالات مثل:

- التعاون مع **المدرسة الوطنية للقضاء والمدرسة الوطنية لتكوين كتاب الضبط:** فالمعهد يتحمل تكاليف التنقل الخارجي بمعدل 6 مشاركين بالنسبة للمدرسة الوطنية للقضاء و6 مشاركين من كتاب الضبط بفرنسا، وتوفير التنقل الداخلي بالنسبة لأربعة مستمعي عدالة وقاضيين وكاتب ضبط فرنسيين.

- عدة مهمات (تنقلات وزيارات) واستقبالات تبرمج في إطار إنجاز مختلف التكوينات والتدريبات على الصعيد المحلي والجهوي، أيضا طبع شواهد التكوين.

مبلغ الاعتمادات المتوقعة لفائدة عملية التكوين هو 1 750 000 والذي سيغطي النفقات التالية:

	المبلغ بالدرهم
أتعاب وتعويضات	1 100 000
نقل وتنقل ومهمات واستقبالات	650 000
المجموع	**1 750 000**

ج- عملية الإشعاع والجاذبية

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الأجنبية:**

المدرسة الوطنية للقضاء والمدرسة الوطنية لكتاب الضبط بفرنسا؛ (تغطية تكاليف التنقل الداخلي) الشبكة الأورو-عربية (رئاسة المعهد العالي للقضاء للشبكة: انعقاد مجلس الإدارة وعدة تكوينات وتدريبات)، المعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان: وقعت مذكرة تفاهم خلال 2019: سيقوم المعهد بتغطية تكاليف الطائرة لفائدة 20 مستفيدا من المعهد سنويا، وتغطية تكاليف المبيت والتغذية والتنقل الداخلي بالنسبة ل 20 قاضي من سلطنة عمان؛ المعهد العالي للقضاء بتونس؛ واستقبال المعهد لوفود أجنبية أخرى.

اعتماد التكوين عن بعد مع عدة شركاء أجانب كمجلس أوروبا (مشروع Help)، المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية... (توفير الوسائل والمعدات اللوجيستيكية لإنجاح هذه القاءات والتكوينات عن بعد).

- **دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الوطنية:**

المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛ معهد الشرطة؛ بورصة الدار البيضاء؛ معهد الدرك الملكي.

- تعزيز الخزانة بالمؤلفات والوثائق؛
- طبع ونشر منتوجات المعهد: دليل العدل المتمرن في مسائل الزواج والطلاق وفي المادة العقارية، دليل مكوني العدول المتمرنين في التحفيظ والحقوق العينية، الكتاب البيداغوجي لتكوين العدل، catalogue التكوين لفائدة الغير، التكوين الأساسي والمستمر للقضاة وكتاب الضبط، مجلة "الملحق القضائي"، كتيب الخزانة...؛

- **الاشتراكات:** الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنسية (المغربية عبر النت وFINATEC مطبوع) والمجلات باللغة الفرنسية، منتوجات REMALD.
- **المساهمات:** المساهمة السنوية لفائدة الشبكة الأورو-عربية.

مبلغ الاعتمادات المقترحة هو 1 385 000 موزع كالتالي:

	المبلغ بالدرهم
دراسات وأبحاث وتوثيق وخدمات	710 000
نقل وتنقل ومهمات واستقبالات	365 000
تواصل وإعلام	310 000
مساهمات وهبات	70 000
المجموع	**1 385 000**

د- عملية أبحاث وخدمات لفائدة الغير

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مواصلة تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الإدارات والمؤسسات التالية: وزارة الداخلية؛ وزارة الاقتصاد والمالية (الوكالة القضائية للمملكة-مديرية أملاك الدولة-معهد المالية-...)؛ وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء-قطاع الماء؛ المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛
- مواصلة تعزيز تموقع المعهد في مجال التكوين والانفتاح على شركاء جدد كالمدرسة الوطنية للهندسة.

المبلغ المتوقع لتنفيذ هذه العملية هو 2 240 000 مخصص لتغطية مصاريف اللوازم المكتبية والمعلومياتية، وتنقل الموظفين وكذلك لتغطية المصاريف المباشرة لإنجاز وتنفيذ عقود خدمات التكوين لفائدة الغير والمتعلقة بأتعاب المؤطرين وإطعام وإيواء الأطر المستهدفة بالتكوين؛ ويتوزع هذا المبلغ كالتالي:

	المبلغ بالدرهم
تنقل ومهمات	40 000
مصاريف خدمات التكوين لفائدة الغير	1 400 000
نفقات الإيواء والإطعام	800 000
المجموع	**2 240 000**

المملكة المغربية
المعهد العالي للقضاء